وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

التجربة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي
دراسة تحليلية لفترة 1990-2022

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:
– العيفة راضية

تحت إشراف:
– أ / لشهب مسعود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مسيعد مريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
كعوان سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

IVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
CULTE des Sciences Economiques,
mmerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
و علـــــــوم التسيـــــــير

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: لشهب مسعود ؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: التجربة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي دراسة تحليلية 1990 - 2022

من انجاز الطالبين:

1) العيفة راضية

2) /

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

تاريخ المناقشة: 2024/07/01

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/07/08

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

Scanned with ACE Scanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): العيفة رضية

تاريخ الميلاد 1981/03/25 بـ سكيكدة ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم التسجيل: 216460299 58

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: التجربة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي دراسة تحليلية 1990-2022

السنة الجامعية: 2023-2024

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: لسهب مسعود

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)

اسم ولقب وتوقيع المشرف

د. مسعود لسهب

ملاحظة هامة:

- جميع المذكرات سيتم نشرها على موقع الكلية

Scanned with ACE Scanner

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة * كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): العيفة راضية

تاريخ الميلاد 1981/03/05 بـ سكيكدة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي رابح سيطاعمارة 16 رقم 06 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: نقود وبنوك

رقم التسجيل: 210460299 58

وفي يوم: ____/____/2024

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

التجربة الجزائرية في صندوق النقد الدولي دراسة تحليلية للفترة 1990-2022

السنة الجامعية: 2024/2023

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: لشهب مسعود

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي تسنها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

LAIFA RADIA

المصادقة على توقيع الموظف

عن المكلف بتسيير البلدية

العون الرئيسي للإدارة العامة

العيفة سليمة

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب

13 JUIN 2024

إلى الله عز وجل نرفع أيدينا ونحني جباهنا شكرا له على نعمه

التي لا تنضب وعرفانا بقدرته الشاملة لكل شيء والعناية التي

أحاطنا بها نركع له ابتهالا ونسجد له خشوعا أمدنا

العون والقوة ومنحنا العقل والبصيرة ورجح خطانا نحو

طريق الحق والنجاح

إلى الأستاذ "لشهب مسعود "

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب

فشكرا جزيلا

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والداي العزيزين

إلى كل إخوتي

كما أهديه إلى زملائي في الدراسة وإلى زملائي في العمل

راضيـــة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 نتيجة لجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية من خلال صندوق النقد الدولي، فبتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية متمثلة في الدين الخارجي، معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والبطالة بالإضافة إلى الاستقراء التاريخي لتطور الاقتصاد الجزائري توصلت الدراسة إلى تميز الاقتصاد الجزائري بعد لجوء الجزائر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي بالهشاشة وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، ورغم برامج الاصلاح الاقتصادي فإن النتائج لا ترقى إلى ما يطمح إليه من نمو وتنمية بالنظر إلى الإمكانيات والموارد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، صندوق النقد الدولي، الديون الخارجية للجزائر، برامج الاصلاح الاقتصادي.

Abstract :

The objective of this study was to shed light on the Algerian experience with the international monetary fund, by analysing the external debt from 1990 to 2022 using three macroeconomic indicators: the economic growth, inflation and unemployment.

The main result of this research is that the Algerian economy is fragile because it is related to the oil sector, however it seems possible in Algeria to realize an economic development taking in consideration the economic components.

Key words : Algerian economy, international monetary fund, external debt and economic reform programs.

الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي

تمهيد الفصل الأول 6

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي

المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد الجزائري 7

المطلب الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي وهياكله التنظيمية 16

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة 28

المطلب الثاني: القيمة المضافة 29

خلاصة الفصل الأول 30

الفصل الثاني: تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي

تمهيد الفصل الثاني 32

المبحث الثالث: تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي

المطلب الأول: تحليل الفترة 1990-2000 35

المطلب الثاني: تحليل الفترة 2001-2011 40

المطلب الثالث: تحليل الفترة 2011-2022 45

المطلب الرابع: تحليل إجمالي للفترات الثلاث 51

المطلب الخامس: سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر 54

خلاصة الفصل الثاني 55

خاتمة 57

المراجع 61

الملاحق 65

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	حقائق عن صندوق النقد الدولي	17
2	سلة حقوق السحب الخاصة	24
1-3	إحصائيات مؤشرات الدراسة من 1990 إلى 2000	35
2-3	تطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (1990-1999)	37
3-3	عدد العمال المسرحين حسب القطاع للسداسي الأول من سنة 1998	38
1-4	إحصائيات مؤشرات الدراسة من 2001 إلى 2011	40
2-4	معدلات نمو القطاعات خلال الفترة 2000-2010	43
1-5	إحصائيات مؤشرات الدراسة من 2012 إلى 2022	45
1-6	إحصائيات مؤشرات الدراسة من 1990 إلى 2022 عبر مراحل ثلاث	51

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق النقد الدولي	20
2	مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي	25
1-3	تطور الدين الخارجي 1990-2000	36
2-3	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة 1990-2000	36
1-4	تطور الدين الخارجي 2001-2011	41
2-4	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة 2001-2011	41
1-5	تطور الدين الخارجي 2012-2022	46
2-5	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة 2012-2022	46
3-5	تطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر 2017-2021	49
1-6	تطور متوسط الدين الخارجي	52
2-6	تطور متوسطات مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة	52

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تقديرات وتوقعات آخر بعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي إلى الجزائر 2021	65
2	زيادات الحصص لكل عشر سنوات لصندوق النقد الدولي	66
3	أرقام الاقتصاد الجزائري في 2022	67
4	صندوق النقد الدولي يشيد بأداء الاقتصاد الجزائري لسنة 2024	68
5	الجزائر رابع أكبر اقتصاد في أفريقيا خلال 2024	69

مقدمة

مقدمة:

في نهاية الحرب العالمية الثانية تشكل نظام عالمي اقتصادي جديد تميز بإنشاء مؤسسات عالمية مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأبرز هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي الذي يتشكل من 189 عضو وقد انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في عام 1963، ولجأت إليه للاقتراض في عام 1989 بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أقل من 9 دولار للبرميل الواحد ليتعرض بذلك الاقتصاد الجزائري إلى أعنف هزة اقتصادية منذ استقلال الجزائر، وللخروج من الأزمة بدأت مرحلة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري بتوجيه من صندوق النقد الدولي، فعرفت الجزائر بذلك تحولات اقتصادية على امتداد الحكومات المتعاقبة.

- **إشكالية الدراسة:**

ما مدى استفادة الجزائر من صندوق النقد الدولي في الفترة 1990-2022؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي السؤالان الفرعيان التاليان:

- هل ساهمت وصفات صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي أهم نتائج لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والسؤالين الفرعين لهذه الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- ساهمت وصفات صندوق النقد الدولي في تحقيق استقرار في الاقتصاد الجزائري.
- يعتمد نجاح تدخل صندوق النقد الدولي على مدى جدية دولة الجزائر في تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.
- من أبرز نتائج لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي التخلي عن النظام الاشتراكي.

- **دوافع اختيار الموضوع:** أسباب اختياري لهذا الموضوع هي:

- الرغبة الشخصية في تناول موضوع متعلق بالجزائر.
- التخصص الدراسي.

- الرغبة الشخصية في محاولة تقييم مسار الاستدانة الخارجية للجزائر نظرا لانعكاس القرارات الاقتصادية للدولة على الحياة اليومية للمواطن الجزائري، وتجدد طرح الاستدانة الدولية في الجزائر في المرحلة الراهنة.

- **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة من خلال انعكاس نتائجها على الواقع الجزائري ليس فقط من حيث جانبه الاقتصادي وإنما من حيث جميع الجوانب وخاصة الاجتماعي.

- **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في تحول الاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

- تقييم العلاقة التي ربطت الجزائر بصندوق النقد الدولي.

- **حدود الدراسة:**

✓ **الجانب الزمني:** يتمثل الجانب الزمني في دراسة تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022, وقد تم تقسيم فترة الدراسة كما يلي:

- الفترة الأولى: من 1990 إلى 2000
- الفترة الثانية: من 2001 إلى 2011
- الفترة الثالثة: من 2012 إلى 2022

✓ **الجانب المكاني:** يتمثل في قيامنا بتحليل البيانات الاقتصادية للجزائر.

- **منهج الدراسة:**

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا اعتمدنا في الجزء النظري على المنهج التاريخي وذلك لدراسة كلا من حيثيات تطور الاقتصاد الجزائري ونشوء وهياكل ودور صندوق النقد الدولي، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال سرد التعريفات والمفاهيم والأنواع والأضرار والمكاسب، وفي الجزء التطبيقي قمنا بتحليل الإحصاءات والبيانات التاريخية.

- **صعوبات الدراسة:** أثناء إعداد هذه الدراسة، واجهنا العديد من الصعوبات منها:

- عدم توفر المكتبة الجامعية على المراجع المتخصصة بموضوع الدراسة خاصة على شكل كتب ورقية.
- صعوبات تقنية على مستوى الأرضية الالكترونية للمكتبة الجامعية.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة الحديثة منها، إضافة إلى التباين والاختلاف في الإحصائيات ما بين المصادر المختلفة.

- **آفاق الدراسة:** مهما تكن الاقتراحات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة فإن الدراسة تحتاج إلى التفصيل بسبب عدم تمكننا من معالجة كافة الجوانب التي تحيط بالموضوع لذلك يمكننا اقتراح العديد من المواضيع ومنها:

- حل مشكلة التمويل والاستدانة خارج المؤسسات المالية الدولية.
- التطرق إلى تجربة الاستدانة الخارجية من منظور اقتصادي إسلامي.

- **هيكل الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث قمنا بتقسيم الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة إلى مبحثين:

- المبحث الأول: عموميات عن الاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي تم تقسيمه إلى مطلبين:
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني: تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي وتكون من مبحثين:

- المبحث الأول: المديونية الخارجية الجزائرية وتحليل مؤشرات الدراسة.
- المبحث الثاني: التحليل الإجمالي لفترة الدراسة وسياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر.

- وفي خاتمة هذه الدراسة استعرضنا أهم النتائج وكذلك بعض الاقتراحات.

الفصل الأول
الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي

تمهيد:

إن علاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي الذي تأسس عام 1944 قديمة ترجع إلى غداة استقلال الجزائر عام 1963، وهذه العلاقات تدخل في إطار مهام الصندوق ومواكبته للتحولات التي تعرفها الجزائر وخاصة عند الظروف الحرجة المتميزة بانخفاض إيرادات الدولة واحتياطات الصرف نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

حاولنا إلقاء الضوء على جزء من هذه العلاقات من خلال تقسيمنا لهذا الفصل كالتالي:

- ❖ **المبحث الأول:** عموميات حول الاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي.
  - **المطلب الأول:** عموميات حول الاقتصاد الجزائري.
  - **المطلب الثاني:** ماهية صندوق النقد الدولي وهياكله التنظيمية.
- ❖ **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة والقيمة المضافة
  - **المطلب الأول:** الدراسات السابقة.
  - **المطلب الثاني:** القيمة المضافة.

❖ المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي

▪ المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد الجزائري

من الأهمية بمكان معرفة مميزات الاقتصاد الجزائري والمساعي الإصلاحية التي تم توجيهها لتطويره والنهوض به سواء كانت بمساع وإمكانيات وطنية أو برامج وتمويل من المؤسسات الدولية.

- **أولا نبذة عامة عن دولة الجزائر:**

الجزائر دولة عربية تقع في شمال أفريقيا بمساحة تبلغ 2381741 كلم² وتعداد سكاني يقارب الـ 45 مليون نسمة. تحتل الجزائر المرتبة العاشرة كأكبر بلد في العالم من حيث المساحة والأولى أفريقيا وعربيا ومتوسطيا والثانية في العالم الإسلامي بعد جمهورية كازاخستان وهي مقسمة إداريا إلى 58 ولاية و 1541 بلدية.

تعد الجزائر قوة إقليمية ومتوسطية وهي عضو مؤسس في الاتحاد الأفريقي، وعضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي، وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها وعضو في منظمة الأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية. وتعد صادرات الطاقة العمود الفقري لاقتصاد الجزائر حيث تقوم بتوريد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال سوناطراك الشركة الوطنية للنفط وهي أكبر شركة نفط في أفريقيا. "ومن المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الغاز وانتقال مساهمة الغاز في المزيج الطاقوي العالمي من 23% حاليا (سنة 2024) إلى 26% بحلول 2050، إذ صرح الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز محمد حامل في مطلع سنة 2024 :إن العصر الذهبي للغاز الطبيعي أمامنا و ليس وراءنا "[1].

انتهجت الجزائر بعد استقلالها النهج المركزي الاشتراكي، لتمر بعدها بداية من التسعينات بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وكانت الظروف السياسية والاجتماعية منذ 1988 فيما عرف بأحداث أكتوبر الأسود وراء تسريع عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي خاصة بعد انخفاض أسعار النفط عالميا حيث يشكل النفط الركيزة الأساسية

[1] – موقع الجزيرة الاخباري، **إعلان الجزائر يؤكد التزام مصدري الغاز بالعمل لأسواق متوازنة وموثوق بها**، www.aljazeera.net، 2024/03/03.

في الاقتصاد الجزائري ويمثل 60% من الميزانية العامة و30% من الناتج الإجمالي المحلي و97% من إجمالي الصادرات.

- **ثانيا الاقتصاد الجزائري والمرض الهولندي *:**

بمقارنة الاقتصاد الجزائري بما حدث في هولندا، يتضح أن الاقتصاد الجزائري يسير منذ نهاية الستينات في اتجاه نموذج المرض الهولندي بحيث سيطر قطاع المحروقات على ثلثي الناتج المحلي الخام، مما أدى إلى تفكك القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ونمو للقطاعات غير التبادلية، وعلى الرغم أن الدراسات تتباين في إثبات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ونفيه إلا أنه لا خلاف في تحديد بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري كتدهور القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي بالإضافة إلى عمليات التفكيك الصناعي بسبب الانفتاح التجاري وضعف المنافسة.[1]

فالاقتصاد الجزائري لايزال في الواقع يعتمد بشكل كبير على الأسعار الدولية للنفط والغاز، وقد أدى صندوق ضبط الإيرادات دوره من خلال التخفيف جزئيا من انخفاض الاحتياطات، فأدى الثقل الساحق لقطاع المحروقات إلى الحيلولة دون أي تنويع للاقتصاد، وتفضيل الواردات على الصادرات خارج المحروقات والحد في نهاية المطاف من وزن القطاع الصناعي، وانخفاض إنتاجية وسائل الإنتاج مع بطء إداري ونقائص في مجال التسيير وصعوبات في الحصول على التمويل، بل وحتى غياب رؤية قطاعية مشتركة متناسقة طويلة المدى.

إن الأزمات السياسية كأزمة 2019 والكوارث الطبيعية كالأزمة الصحية كوفيد 19 تعتبر اختبارات قاسية للاقتصاد الجزائري الذي يتعين عليه مواجهة العديد من التحديات الهامة، بما في ذلك التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار والتفكير في السبل والوسائل لوضع عملية التنمية الاقتصادية الوطنية المرنة الشاملة والموحدة في المسار الصحيح.

[1] – شرقرق سمير وقحام وهيبة: **تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة والعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 4 ص 263.

* المرض الهولندي يعبر في الاقتصاد عن العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة مورد طبيعي وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية مثلما حدث في هولندا عندما تراجع قطاع التصنيع بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959.

- **ثالثا الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:**

عملية الإصلاح انطلقت في بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسب الاختلالات الموجودة بين المؤسسات والعمل الحقيقي. لقد بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص نسبة كبيرة من إيرادات المحروقات.

في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضة.

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي.

1- البرامج الإصلاحية التي خضعت لها الجزائر بدعم المؤسسات المالية الدولية:[1]

1-1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/30:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في 28 مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر

[1] – عبد الله نور الدين، **الاقتصاد الجزائري** مطبوعة 2023 ص 50

الصرف كما أكدت الرسالة أن العنصر الأساسي في الإصلاح هو توسيع دور القطاع الخاص، وبموجب ذلك تمكنت الجزائر من سحب غير مشروط لحصتها في الصندوق، والمقدرة ب 623 مليون وحدة سحب خاصة، كما وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر ما قيمته 155.7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار التثبيت لهذا الاتفاق، ومبلغ آخر قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، وبموجب هذا الاتفاق بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص النقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية عمومية.

وفي المقابل قدمت الجزائر برنامجا اقتصاديا مفصلا للصندوق شمل الإصلاحات المقرر إجرائها مست كل من تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسواق وإعطاء حركية أكثر لرؤوس الأموال ومراجعة قانوني الضرائب والجمارك والحد من توسع الكتلة النقدية، واعتبر الصندوق تلك الإجراءات كافية للخروج من الأزمة.

1-2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03:

بموجب خطاب النوايا الذي قدمته السلطات الجزائرية للصندوق في 27 أفريل 1991 حصلت الجزائر على مبلغ 300 مليون دولار تم تقسيمها على أربع دفعات قيمة الواحدة منها 74 مليون دولار، وامتد البرنامج لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1991، طبقت خلالها الجزائر العديد من الإجراءات بمرافقة صندوق النقد الدولي تمثلت أساسا في تقليص حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترشيد الاستهلاك والعمل على قابلية تحويل الدينار الجزائري، وتسلمت فيها الجزائر 3 دفعات فقط وحرمت من الدفعة الرابعة بسبب الزيادة المفاجئة في الأجور خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1992.

جاء هذا البرنامج استكمالا لما تم انجازه في اتفاق الاستعداد الائتماني الأول وهذا لاحتوائه وشموله لمعظم المجالات مثل: إعطاء الاستقلالية للمؤسسات في اتخاذ القرارات المالية والإدارية على أساس قواعد السوق

ومؤشرات الربحية، حرية تحديد الأسعار، تقليص دور الدولة في تمويل عجز المؤسسات، إصلاح نظام الأجور، تغيير سياسة الاعانات ونظام الدعم، إلغاء التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني وفتح التجارة الخارجية أمام الخواص.

1-3- برنامج التثبيت الاقتصادي:

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 إلى نادي باريس للديون العمومية، بحيث اجتمعت مع ممثلي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هيئات دولية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر تنفيذها، و سمي هذا الاتفاق (ستاند باي) ويدوم سنة، ولم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجال سدادها قبل 31 ماي 1995 والمقدرة بـ 4.400 مليون دولار وذلك على فترة 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدفع، أي بداية سداد الدين تنطلق سنة 1998 وتنتهي في 2010، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فيبقى مرهونا بمدى نجاح تطبيق الاتفاق، هذا من جهة ومن جهة أخرى يلتزم الصندوق بتقديم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في الجزائر يكون تسديدها من طرف الأخيرة على 5 سنوات منها 3 سنوات معفاة من دفع خدماتها.

وقد كان هذا البرنامج (التثبيت) يهدف على المدى المتوسط إلى إعادة النمو الاقتصادي للتقليل من حدة البطالة، وإحداث نمو من خلال القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية بتقليص الكتلة النقدية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف السابقة ونيل رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر الالتزام بتطبيق جملة من الإجراءات أهمها:

- تحرير التجارة الخارجية.
- إتباع سياسة التسعير.
- تعديل نظام الصرف.

- تصحيح الأجور.

- خفض الزيادة في الكتلة النقدية.

- ضبط المنح الاجتماعية.

1-4- برنامج التعديل الهيكلي:

لقد كان هدف الجزائر من تطبيق الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، لتحقيق أهداف معينة من خلال سياستين اقتصاديتين إحداهما ظرفية والأخرى متوسطة المدى، وأبرز ما شهدته الجزائر جراء السياستين معا كان خصخصة مؤسسات القطاع العام.

1-5- الدفع المسبق للديون الخارجية:

بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحقيق الجزائر لفوائض مالية تقرر سياسيا دفع الديون الخارجية للجزائر مسبقا. فحسب تقرير صندوق النقد الدولي رقم 52/05 لشهر ماي 2006 فقد تم اقتراح على الجزائر تسديد دينها الخارجي مسبقا بالرجوع إلى فوائض مداخيل المحروقات، و بعدها يتسنى للجزائر الاهتمام بالتنمية والرفاهية الاجتماعية، وينصح التقرير بعدم اللجوء إلى استثمار مداخيل المحروقات في الأسواق المالية بحجة إمكانية أن ينتفض الشعب ضد استثمار أمواله خارج الوطن.[1]

فالمهم فإن إرادة القائمين بالإصلاح كانت في إعطاء الأولوية للتسوية الداخلية على التسوية الخارجية، لأنه في هذه الأيام لا أحد مستعد لمساعدة اقتصاد غير فعال، مكلف و غير منتج.[2]

[1] – محمد قواسمية، **الدفع المسبق للدين الخارجي لدول الجنوب وأثره على التنمية حالة الجزائر** ص 122

[2] – أمينة مرناش، **نظام ودور الدولة الجزائرية في الاقتصاد قطيعة أو استمرارية** ص 98

2- الوضعية الاقتصادية بعد 1998:[1]

تميزت الوضعية الاقتصادية بنجاح نسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية.

2-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد عمدت الجزائر منذ 2001 إلى محاولة بعث النمو من خلال المباشرة في إطلاق مخطط ثلاثي خلال الفترة 2001-2004، حيث أطلق عليه " مخطط الإنعاش الاقتصادي " وهو عبارة عن مخصصات مالية ضخمة تم إطلاقها في أفريل 2001 حيث خصص له غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار دينار أي 7مليار دولار أمريكي قبل أن يصحح المبلغ ويصبح 16 مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرمجة سابقا.

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على:

- دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل.
- إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف من أهمها اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز، وإعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية، بينما تمثلت الأهداف الرئيسية في:

- خفض معدلات الفقر.
- خلق مناصب شغل في حدود 850 ألف منصب خلال الفترة 2001-2004.
- بعث النمو بمعدل يصل إلى 5% و6%.
- الحفاظ على التوازنات الإقليمية وإنعاش المناطق الريفية.

[1] - بن ذهبية محمد، **الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر** ص 27- 32

2-2 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو كبرنامج مكمل للبرنامج السابق بعدما شهدت الجزائر تحسنا في معدلات النمو، فعمدت على مواصلة السياسة المنتهجة، ويهدف هذا المخطط إلى دفع عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش الاقتصاد الوطني، وجاء هذا البرنامج كنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول والذي بلغ 38.5 دولار للبرميل سنة2004، يهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- رفع معدلات النمو.
- إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية.
- تحسين الظروف المعيشية من حيث السكن والحصول على الرعاية.
- دعم الاحتياجات المتزايدة في التعليم، والتعليم العالي والتكوين.
- تخفيف القيود المفروضة على موارد المياه.

لقد تم تخصيص غلافات مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دينار، أي حوالي 55مليار دولار منها 45.5 %خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان،40.5% وجهت لتطوير المنشآت الأساسية، 8%خصصت لدعم التنمية الاقتصادية، بينما 4.8% و 1.2% وجهت لتحديث الخدمة العمومية وتطوير تكنولوجيا الاتصال على التوالي.

2-3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول 2010-2014:

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن البرنامج الخماسي الذي يضمن إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات منذ سنة 2001عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب

العليا وجنوب الصحراء، وبلغ إجمالي الأرصدة المالية المخصصة للخمس سنوات السابقة ب 17500 مليار دينار من بينها المشاريع المهيكلة التي لازالت قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 214.21 ألف مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 ألف مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.5 ألف مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق مناصب شغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعي والتكوين المهني.
- إنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال سنوات تطبيق البرنامج.
- دعم اقتصاد المعرفة من خلال تطوير البحث العلمي وتعميم استعمال الإعلام الآلي في المرافق العمومية والقطاعات العامة.

2-4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني 2015-2019:

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني ضمن البرنامج الخماسي الرابع الذي سعت السلطات من خلاله إلى مواصلة عملية الإعمار الوطني التي انطلقت في تحقيقها من خلال برنامج توطيد النمو الأول ضمن المخطط الخماسي الثالث وذلك خلال الفترة 2010-2014.

2-5 النموذج الاقتصادي الجديد:

يقوم النموذج الاقتصادي الجديد منذ 2020 على اقتصاد المعرفة وسياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. انظر الملحقين رقم 3 و5

▪ المطلب الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي وهياكله التنظيمية

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في يوليو 1944 في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. وكانت البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

1- إنشاء صندوق النقد الدولي:

في اجتماع تمهيدي لمؤتمر بريتون وودز يوم 15 جوان 1944 وبحضور 44 دولة تم إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب معاهدة دولية للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة.

وبدأ الصندوق عملياته برأسمال بلغ 8.8 مليار دولار أمريكي، جمعه من حصص الدول الأعضاء، التي تكونت إسهاماتها من 25% ذهب، و75% بعملة البلد العضو، وكانت الولايات المتحدة قد استحوذت على أكبر حصة، فقد بلغ إسهامها 2.9 مليار دولار، وكان هذا الإسهام ضعف إسهام بريطانيا، وبهذا النحو لم تضمن الولايات المتحدة لنفسها قوة تصويتية تبلغ الضعف فحسب، بل استطاعت أيضا أن تصبح الدولة الوحيدة التي تتمتع بنظام التصويت المرجح ويجوز لها استخدام حق النقض (الفيتو) في كل عمليات التصويت القادمة.[1]

2- تعريف صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه" : المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي، وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".

فصندوق النقد الدولي عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول.

[1] – أرنست فولف، ترجمة عدنان عباس علي **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية** ص28

الجدول رقم 1 حقائق عن صندوق النقد الدولي:

سنة الإنشاء	1944
عدد الأعضاء	189
المقر	واشنطن
المجلس التنفيذي	24 مدير تنفيذي يمثلون 189 دولة
الموارد البشرية	2700 موظف من 150 دولة
المبلغ الكلي الذي يستطيع الصندوق إقراضه للدول الأعضاء	01 تريليون دولار أمريكي
عدد القروض التي قدمت منذ 2008	172
عدد اتفاقيات الإقراض الحالية	40 +
مجموع حصص العضوية	477 وحدة سحب خاصة أي 692 مليار $
الموارد المقترضة	498 مليار وحدة سحب خاصة أي 723 مليار $
أكبر المقترضين	اليونان، أوكرانيا، باكستان ومصر
أكبر القروض الوقائية	المكسيك، كولومبيا و المغرب

المصدر: بضياف عبد المالك محاضرات في مقياس التمويل الدولي ص 39

3- أهداف صندوق النقد الدولي:

كمنظمة دولية متعددة الأطراف تتصب أهدافها الرئيسية حسب اتفاقية التأسيس على تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف مع العمل على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف وتوفير الثقة بين البلدان الأعضاء، هذا بالإضافة إلى العمل على تقصير أمد اختلال موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

يشير أرنست فولف إلى أن الهدف من تأسيس الصندوق لم يكن، كما يزعم البعض، استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، وخالي من العيوب، بل كان هدف تأسيسه يكمن في تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم،

الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد، فقد دأب الصندوق على الزعم أن هدفه يكمن في محاربة الفقر، وكل الحقائق تشير إلى أن الصندوق يحارب الفقراء وليس الفقر.[1]

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى مناطق اقتصادية نوعية تخدم كل منها على حدى أغراض الشركات الأمريكية، كما سعت من خلال مجموعة الدول الصناعية الكبرى وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر أعطيت فيها للنخب السياسية ورجال الأعمال وقادة الرأي في العالم النامي حق المشاركة فيها والاستفادة منها بشرط الدفاع عن الليبرالية بالمفهوم الأمريكي.[2]

4- مهام صندوق النقد الدولي: لصندوق النقد الدولي مهمتان رئيسيتان هما:

- **المهمة التمويلية:** تتعلق بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة.
- **المهمة الرقابية والإرشادية:** من خلال الجولات الميدانية وإعداد التقارير الإحصائية والاستشارية.

5- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:[3]

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي كالتالي:

الأجهزة المسيرة:

- **مجلس المحافظين:** ويتكون من محافظ ونائبه لكل دولة، والمحافظون هم عادة إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية، وهو بمثابة الجمعية العامة للصندوق ويجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإبداء الرأي في الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق.
- **المجلس التنفيذي:** يتكون من 24 مدير تنفيذي يجرى تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم وهي الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء،

[1]- المرجع السابق ص 14 وص 18

[2] - جون بركنز، **الاغتيال الاقتصادي للأمم**، ترجمة مصطفى الطناني وعاطف معتمد ص 15

[3] - علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 496

وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر أهم عنصر في العلاقات المالية والتنظيمية في صندوق النقد الدولي.

- **المدير العام لصندوق النقد الدولي:** ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات وجرت العادة أن يكون غير أمريكي، يرأس المجلس التنفيذي إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية، وله نواب عنه لمساعدته.

الأجهزة الاستشارية:

- **الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:**

✓ **اللجنة المؤقتة:** أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 وتتكون من 24 محافظا من محافظي الصندوق وتجتمع مرتين خلال السنة، وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

✓ **لجنة التنمية:** تتألف هذه اللجنة من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي، وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد والبنك الدولي، وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس المحافظين.

- **الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق:**

✓ **مجموعة العشرة:** قد أنشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضاء في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض، وتعبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي والمالي الدولي وتعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات ومواقف صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم 1 الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق النقد الدولي:

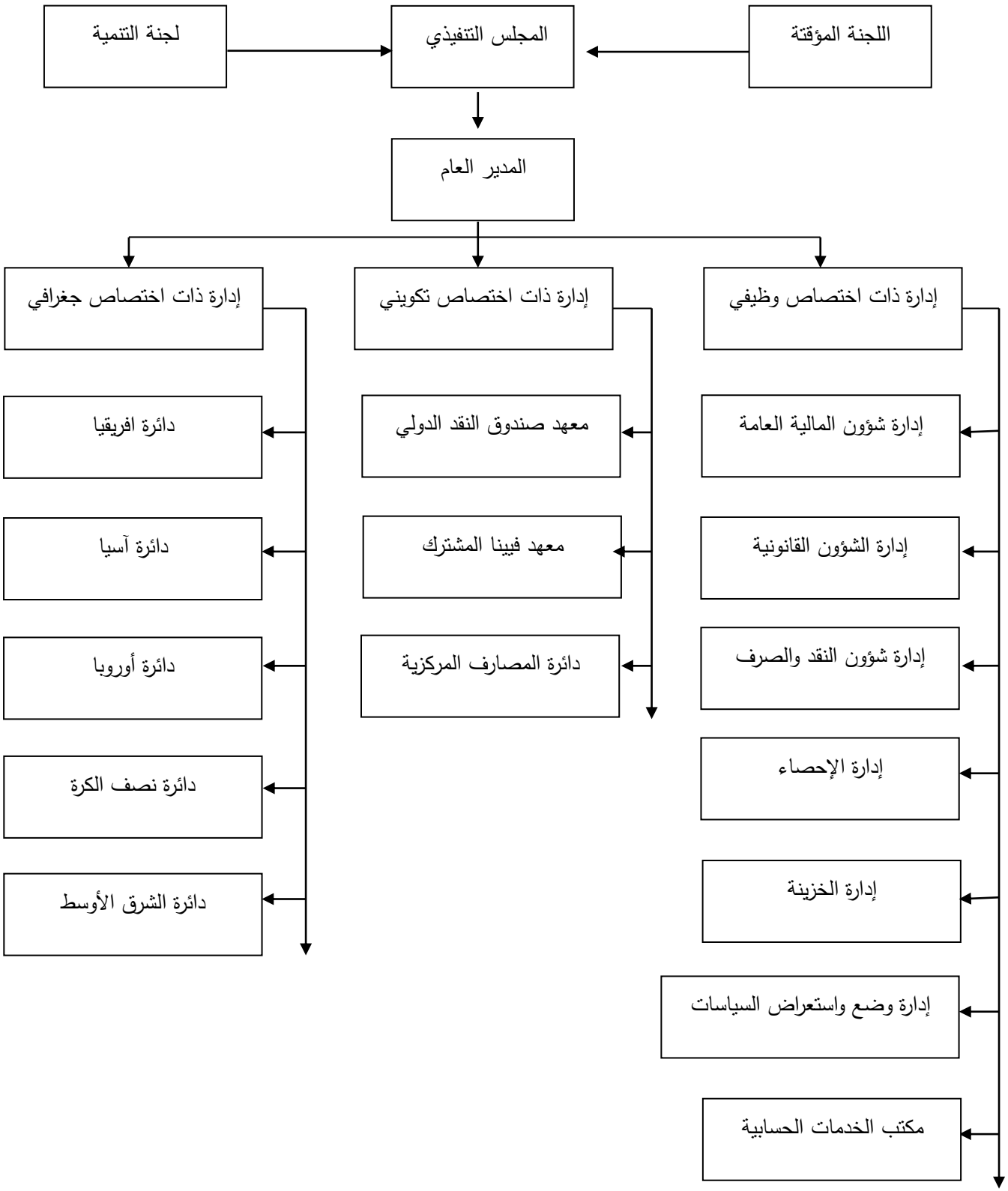

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي.

6- موارد صندوق النقد الدولي:

تتكون موارد الصندوق من رأس المال المكون من حصص الدول الأعضاء فيه، إضافة إلى الموارد التي يمكن للصندوق الحصول عليها عن طريق الاقتراض من الدول الغنية، فضلا عن الموارد المستحدثة عام 1969 وهي حقوق السحب الخاصة، وقد بلغ رأس مال الصندوق سنة2001 حوالي 212مليار وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يعادل 269 مليار دولار.

6-1 حصص الأعضاء: المصدر الرئيسي لموارد الصندوق هو اشتراكات الحصص أو رأس المال التي تسددها الدول عند الانضمام إلى الصندوق، أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص انظر الملحق رقم 2، وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها ذهبا أو بإحدى العملات الرئيسية الدولية مثل الدولار والين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة، ولا تحدد الحصص مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو فقط، وإنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

وتعتبر الحصص بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث حجم الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها ازدادت بالمثل حصته في الصندوق، والولايات المتحدة باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم تسهم في الصندوق بالنصيب الأكبر، حيث تبلغ حصتها 17,6% من إجمالي الحصص، وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بنسبة 6,5% تليها في المرتبة الثالثة ألمانيا بنسبة 6,2 %، ثم تأتي كل من فرنسا والمملكة المتحدة في المرتبتين الرابعة والخامسة، ثم تأتي ايطاليا بنسبة 3,36%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 3,3% ، ثم كندا بنسبة 3,02 %، ثم الصين بنسبة3,02%، فروسيا بنسبة 2,8% وقد أجريت عدة مراجعات للحصص منها عام 1999 ، حيث تم اقتراح زيادة الحصص بنسبة % 45 أي من 146 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى 212 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، والملحق رقم 2 يوضح مراجعات الصندوق للحصص ومقدار الزيادة التي تقررت في كل مراجعة منذ سنة 1950 حتى الآن.

2-6 الاقتراض: نصت الأنظمة الأساسية لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن له عندما تصبح موجوداته من عملة دولية غير كافية إجراء قرض لدى هذه الدولة، ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا وبنوكها المركزية.

3-6 موارد أخرى: تتكون عموما هذه الموارد من الاحتياطات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات التي يحصل عليها من جراء تقديمه لقروض مختلفة للدول الأعضاء، وكذلك من الإيرادات المتولدة عن الفرق بين السعر الرسمي والسوقي في حالة بيع الصندوق لجزء من احتياطاته في السوق الحرة.

4-6 حدود السحب وموافقة الصندوق: إن موافقة الصندوق على السحب تتوقف على مقدار هذا السحب وعلاقته بإجراء الحصة.

- السحب ضمن حدود القسم الذهبي من حصتها(25%) ، وفي هذه الحالة يوافق الصندوق على السحب آليا لأن الدولة تطلب الحصول على عملات أجنبية في حدود ما لدى الصندوق.
- عندما يكون السحب في حدود ما يسمى فوق الشريحة الذهبية، أي أن الدولة تطلب السحب من الصندوق لمبالغ تزيد عن الجزء الذهبي من حصتها، لكن في حدود ذلك الجزء من حصتها الذي سددته بالعملة الوطنية، في هذه الحالة يوافق الصندوق بدون اتخاذ إجراءات معقدة.
- عندما يكون السحب المرغوب فيه يتجاوز إجمالي الحصة المقدمة من قبل الدولة للصندوق، أي يزيد عن موجودات الصندوق من عملة هذه الدولة وحصتها من الذهب فإن الصندوق يتشدد في منح الموافقة ويطلب المبررات الكافية لذلك، ويسمى السحب في هذه الحالة، السحب في حدود شرائح الائتمان.

7-مشروطيه صندوق النقد الدولي:

عندما تتقدم دولة ما إلى الصندوق طالبة منه تقديم دعم مالي لها، يتأكد الصندوق أولا من أن هذه الدولة تنتهج سياسات ستؤدي مستقبلا إلى حل مشكلة مدفوعاتها الخارجية أو على الأقل التخفيف من حدتها، وأن يكون استخدام

موارد الصندوق العامة وفق أحكام اتفاقيته ووفق السياسات المنتهجة بموجب هذه الأحكام، وبناء على ذلك يوافق الصندوق عادة على تقديم الدعم المالي شرط أن يلتزم البلد العضو صراحة باتخاذ مجموعة من تدابير السياسة الاقتصادية التي تستهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية خلال فترة معقولة، وهذا ما يسمى بشرطية الصندوق، أي تحقيق توازن مناسب بين تقديم التمويل وإجراء التغييرات اللازمة في السياسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن مساعدات الصندوق بصفة عامة مشروطة باختيار البلد المعني لسياسات جديرة بالقضاء على العجز في ميزان المدفوعات من جهة، وبأن يكون بإمكانه التسديد للصندوق في الآجال المحددة، إن المشروطية قد زادت صرامة، وتفاقمت شدة في تاريخ الصندوق، وأثبتت باستمرار فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسية للتدخل خارجيا في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة.[1]

8- الحصص والقوة التصويتية في الصندوق:

تختلف حصص الدول الأعضاء في الصندوق من دولة إلى أخرى من حيث الكمية والنوعية، ويزداد رأسمال الصندوق كلما زاد عدد الأعضاء في الصندوق، وكلما زاد مقدار الحصة التي يساهم بها كل عضو، ولقد حددت اتفاقية بريتون وودز حجم حصة كل عضو في صندوق النقد الدولي والتي تتوقف عليها القوة التصويتية التي تملكها كل دولة بالإضافة إلى حقوق السحب التي تتمتع بها على موارد الصندوق، وعليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن حسابها على أساس أن اتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق 250 صوت بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100000 دولار أمريكي من حصتها.

9- القروض والتسهيلات التي يقدمها الصندوق:[2] تم تطوير الوسائل التمويلية وهي كالتالي:

9-1- حقوق السحب العامة:

إن حقوق السحب العامة شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق حيث من حق الدولة العضو أن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق من خلال شراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية

[1] – أرنست فولف مصدر سبق ذكره ص 33

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ص 500

للدولة المشترية، وهذا السحب كان مقيدا بشروط ومحدودا ما أدى بالصندوق إلى إدخال تعديلات من أجل الأخذ بالاعتبار الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية خاصة بعد إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب عام 1971، وبموجب هذه التعديلات تم إنشاء حقوق السحب الخاصة.

9-2- حقوق السحب الخاصة:

هي النوع المستحدث من الأصول الدولية، وتختلف حقوق السحب الخاصة اختلافا أساسيا عن حقوق السحب العامة رغم تماثل الأسس التي تقوم عليها كل منهما، وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبراءها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أية دولة، وضمن قيمة إجمالية محددة على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل، ويقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بناء على حجم حصة كل منها في الصندوق.

الجدول رقم 2 سلة حقوق السحب الخاصة:

العملات	الأوزان النسبية لكل عملة	عدد ثابت من وحدات العملة لمدة خمس سنوات ابتداء من 1 أكتوبر 2016
الدولار الأمريكي	41.73	0.58252
الأورو	30.93	0.38671
اليوان الصيني	10.92	1.0174
الين الياباني	8.33	11.900
الجنيه الاسترليني	8.09	0.085946

المصدر: بضياف عبد المالك محاضرات في مقياس التمويل الدولي ص 68

9-3- تسهيلات التمويل التعويضي:

يقدم الصندوق هذا النوع من التمويل للدول النامية المصدرة للموارد الأولية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة صدمات غير متوقعة، حيث يسمح لهذه الدول الأعضاء في الصندوق باقتراض ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل على أن يتم سداده خلال الفترة ما بين 3 إلى 5 سنوات.

9-4- تسهيلات الصندوق الممتدة:

أنشأ هذا النوع من التسهيلات لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الانتاج أو التجارة حيث يسمح بإتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة العضو صاحبة العجز على مدى 3 إلى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 إلى 10 سنوات.

9-5- التسهيلات البترولية:

ارتكز الصندوق في تمويل هذه التسهيلات على الاقتراض من الدول البترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته في عام 1974 إلا أن المستفيد الأكبر من هذه التسهيلات كانت الدول الصناعية.

9-6- التسهيلات التمويلية:

تستخدم لتمويل تكوين الاحتياطات من بعض السلع الاستراتيجية التي تلعب دورا مهما في نمو اقتصاديات بعض البلدان مثل سلعة البترول، ويبلغ حجم هذا الإقراض نسبة تقارب 50% من حصة العضو.

الشكل رقم 2 مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

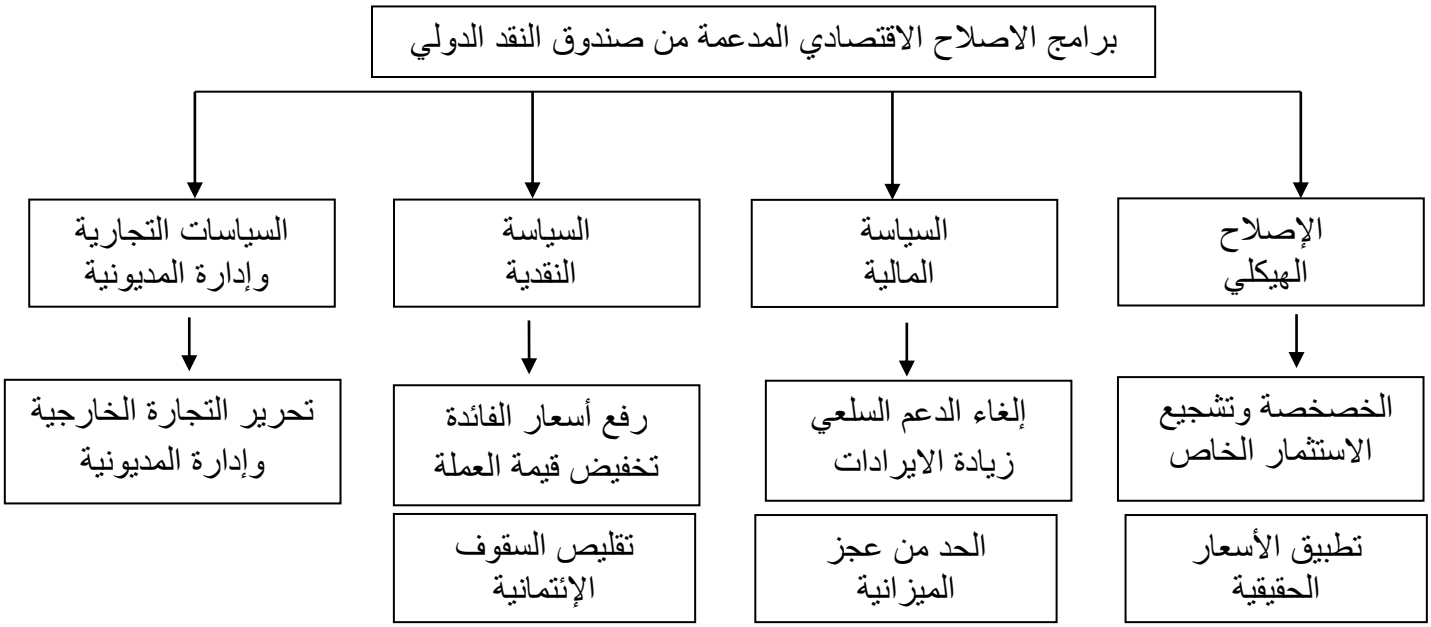

المصدر: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر 2004 ص 53

10-المآخذ على أداء و سياسات صندوق النقد الدولي:[1]

تشير الكثير من التحليلات لتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي على أنه توجد مآخذ أهمها:

- تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على إدارة الصندوق، وتنفرد الولايات المتحدة بنسبة كبيرة من القوة التصويتية وذلك لأنها تملك ما يقارب 20% من رأسمال الصندوق.

- معظم القروض التي يمنحها الصندوق تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة في الغالب.

- توسيع حجم السيولة الدولية من خلال حقوق السحب الخاصة يؤثر على زيادة معدلات التضخم وانتشار البطالة.

- عندما يمنح الصندوق تسهيلات مالية إلى الدول النامية يتبع في مشروطياته فرض سياسات إصلاحية معينة لا تخدم الدول النامية وقد تمس بسيادة هذه الدول.

- إن سياسات صندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى القروض.

وتاريخيا فقد شهد العالم العديد من الأحداث المناهضة لسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي نذكر منها:

إن 39 بلدا تعرضت خلال الفترة الواقعة بين 1976 و 1992 إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، كانت قد تكررت نحو 150 مرة، وذلك احتجاجا على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات آلاف المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه، وفي العام 1994 تكاثفت نحو 500 منظمة غير حكومية- بعد خمسين عاما من مؤتمر بريتون وودز- لشن حملة شعواء ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شعارها « كفاية الخمسون عاما »، وبلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على هامش الاجتماع السنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسؤولين على تعليق اجتماعاتهم.[2]

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ص507

[2]- أرنست فولف، مرجع سبق ذكره ص 61 ص 113 ص 114

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

▪ المطلب الأول: الدراسات السابقة

أولا الدراسات باللغة العربية:

– دراسة لعاطف عبد القادر: سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 1994– 2005، رسالة ماجستير 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب أزمة المديونية الخارجية وآثارها واستعراض المبادرات والاقتراحات الدولية لتحقيق الأزمة واستخلاص وصياغة الحلول البديلة، ومن خلال الاستنباط واستقراء البيانات التاريخية للاقتصاد الجزائري كدراسة حالة توصلت الدراسة إلى أنه رغم تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات إلا أن تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات يبقى واردا نتيجة قدرة الجزائر على تنويع هيكل صادراتها من جهة وقدرتها على اجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبي كبديل عن الاستدانة الخارجية.

– دراسة عنتر حساني: المديونية الخارجية والتنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2007، جامعة بن يوسف بن خدة، هدفت الدراسة إلى إبراز خطورة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية بدل التفكير في بدائل أخرى للتمويل، ومن خلال دراسة حالة الجزائر خلصت الدراسة إلى أن إعادة جدولة الديون خففت من عبء خدمة الديون الخارجية بشكل كبير.

– دراسة عساس ايمان: إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 2012، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية جراء اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ومن خلال دراسة حالة الجزائر تم التوصل إلى أن المشكل في الجزائر يكمن في كيفية توجيه الموارد المالية في إطار شمولي عادل وليس في طابع قطاعي، ذلك أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يقوم على إقلاع اقتصادي من خلال كافة القطاعات المكونة له.

- **دراسة سعودي محمد: أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية، دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2015، جامعة الجزائر 3، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة التي تربط بين الصدمات الخارجية وفعالية السياسة المالية من خلال دراسة قياسية للعجز الموازني للفترة 1990-2010 وأهم ما خلصت إليه الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع التخلص من تبعيته للمحروقات.

- **دراسة شاعة عبد القادر: إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016، هدفت الدراسة إلى تحديد واقع الاقتصاد الجزائري بعد الاستدانة الخارجية ثم إعادة جدولة الديون الخارجية وانتهاء بالدفع المسبق للديون الخارجية، و خلصت الدراسة إلى أن الدفع المسبق للديون لم يكن له أثر على مستوى مخزون الجزائر من العملة الصعبة و بالتالي أضاعت الجزائر فرصة استثمار ما دفعته من ديون مسبقة في إنشاء آلاف المؤسسات الصغيرة التي كان سيكون لها أثر ملموس في تنمية الاقتصاد الوطني.

- **دراسة جداييني ميمي: إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر 1990-2013**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016، هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين السياستين النقدية والمالية في ظل الأهداف المرجوة، وخلصت من خلال دراسة قياسية عن دور السياستين في تقليص التضخم خلال الفترة 1990-2013 إلى أن الأثر الإيجابي على النشاط الاقتصادي يزداد وفق تناغم التنسيق بين السياستين.

ثانيا الدراسات باللغة الأجنبية:

- **Mohamed Guasmia** : remboursement anticipé de la dette publique extérieure des pays du sud et son impact sur le développement, le cas Algérien, université de Québec à Montréal, Mai, 2007.

هدفت الدراسة إلى فهم مسألة الاستدانة الخارجية لبلد كالجزائر ومن خلال المقاربة التاريخية لتطور المديونية الخارجية الجزائرية بداية من تفاقم خدمات الدين الخارجي وصولا إلى حيثيات الدفع المسبق للديون الخارجية تم التوصل إلى هيمنة السياسة على الاقتصاد في القرارات الاستراتيجية في الجزائر.

- **المطلب الثاني: القيمة المضافة**

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بحداثتها بحيث تناولت موضوع تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990-2022 كما تميزت باتساع المجال الزمني للدراسة الذي امتد على مدار يزيد عن الثلاثين سنة منذ لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لأول مرة من أجل الاستدانة الخارجية حيث وعلى الرغم من دفع الجزائر ديونها الخارجية إلا أن علاقتها بصندوق النقد الدولي لم تنقطع.

كما تناولت الدراسة أيضا جانبا من آثار أزمة كوفيد على الاقتصاد الجزائري وذلك بعد سنتين من قرار السلطات الجزائرية بتجنب الاستدانة مرة أخرى من صندوق النقد الدولي، واللجوء إلى طبع النقود كحل بديل.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أنه من جراء لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض بدأت سلسلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الجزائري من أجل الانتقال من انتهاج الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، وقد لعب صندوق النقد الدولي ببرامجه المختلفة على تعزيز الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري عبر إدارة الدين الخارجي، في ظل تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد.

الفصل الثاني
تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي

تمهيد:

من خلال ما سبق التطرق إليه من محطات إصلاحية للاقتصاد الجزائري، ومن ضمنها محطات تعامل الجزائر مع صندوق النقد الدولي ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية وانعكاسها ليس فقط على التنمية وإنما على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، سنحاول في هذا القسم تسليط الضوء على ما حدث وما نتج من جراء لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، حيث قمنا باختيار مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 من أجل عرضها وتحليلها والتعليق عليها.

وقد تم التركيز على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التالية:

- الدين الخارجي.
- النمو الاقتصادي.
- البطالة والتضخم.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ **المبحث الأول**: المديونية الخارجية الجزائرية وتحليل مؤشرات الدراسة، واشتمل على مطلبين:

- **المطلب الأول**: المديونية الخارجية الجزائرية.
- **المطلب الثاني**: تحليل مؤشرات الدراسة حسب ثلاث فترات،

1) **الفترة الأولى**: 1990-2000.

2) **الفترة الثانية**: 2001-2011.

3) **الفترة الثالثة**: 2012-2022.

❖ **المبحث الثاني**: التحليل الإجمالي لفترة الدراسة وسياسة الدعم الاجتماعي، واشتمل على مطلبين:

- **المطلب الأول**: تحليل اجمالي للفترة 1990-2022.
- **المطلب الثاني**: سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر.

❖ المبحث الأول: المديونية الخارجية الجزائرية وتحليل مؤشرات الدراسة

• المطلب الأول: المديونية الخارجية الجزائرية

على الرغم من أن المديونية الخارجية للجزائر قد شهدت تطورا هاما خلال السبعينات إلا أن المشاكل الفعلية لأزمة المديونية الخارجية في الجزائر قد بدأت في نهاية الثمانينات، حيث بلغت خدمات الدين مستويات حرجة في وقت عرفت فيه البلاد ظروف أمنية صعبة وعدم استقرار سياسي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية، ما أدى إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي لاتباع برامج الاصلاح الاقتصادي التي تفرضها هذه المؤسسات بهدف إعادة استقرار الاقتصاد الكلي.

✓ أسباب تطور المديونية الخارجية الجزائرية:

تعددت أسباب تطور المديونية الخارجية للجزائر نذكر منها:

- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر.

-عدم فعالية الجهاز الإنتاجي.

-هروب رؤوس الأموال.

-سوء تسيير الدين الخارجي.

-النمو الديمغرافي.

-عدم وجود تكامل بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.

-انعدام الاستقرار السياسي.

-عجز ميزان المدفوعات.

-التبعية الغذائية.

-معدلات الفائدة وتقلبات سعر الدولار.

-تغير أسعار البترول.

-الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة.

-ارتفاع معدل الفائدة.

-مدة استحقاق القروض الممنوحة.

الأمر الذي أرغم الحكومة على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة بعد أخرى حيث تم الاتفاق على تطبيق برامج إصلاحية.

✓ **مؤشرات النمو، التضخم والبطالة:**

- **النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، بمعنى النمو الاقتصادي بشكل عام هو زيادة الدخل لدولة معينة.
- **التضخم:** التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية، وهو المؤشر الأكثر شيوعا واستخداما.
- **البطالة:** المقصود بالبطالة عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توفرت له القدرة على العمل والرغبة فيه.

- **المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الدراسة حسب الفترات**

1) الفترة الأولى: 1990-2000

الجدول أدناه يحوي إحصائيات الدين الخارجي بوحدة المليون دولار والنسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة للفترة 1990-2000.

الجدول رقم 3-1 إحصائيات مؤشرات الدراسة من 1990 إلى 2000:

السنوات	الدين الخارجي دولار أمريكي	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
1990	27390.99	0.8	16.65	12.8
1991	27290.2	1.2 -	25.88	20.7
1992	26558.19	1.8	31.67	23.8
1993	25443.49	2.1 -	4.2	23.17
1994	30543.83	0.9 -	29.04	24.36
1995	32935.95	3.8	29.78	28.1
1996	33847.56	4.1	18.68	27.49
1997	31939.15	1.1	5.73	26.41
1998	31681.07	5.1	4.95	28.12
1999	28722.85	3.2	2.64	29.45
2000	25537.9	3.8	0.34	28.89

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات إحصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم 3-1 تطور الدين الخارجي:

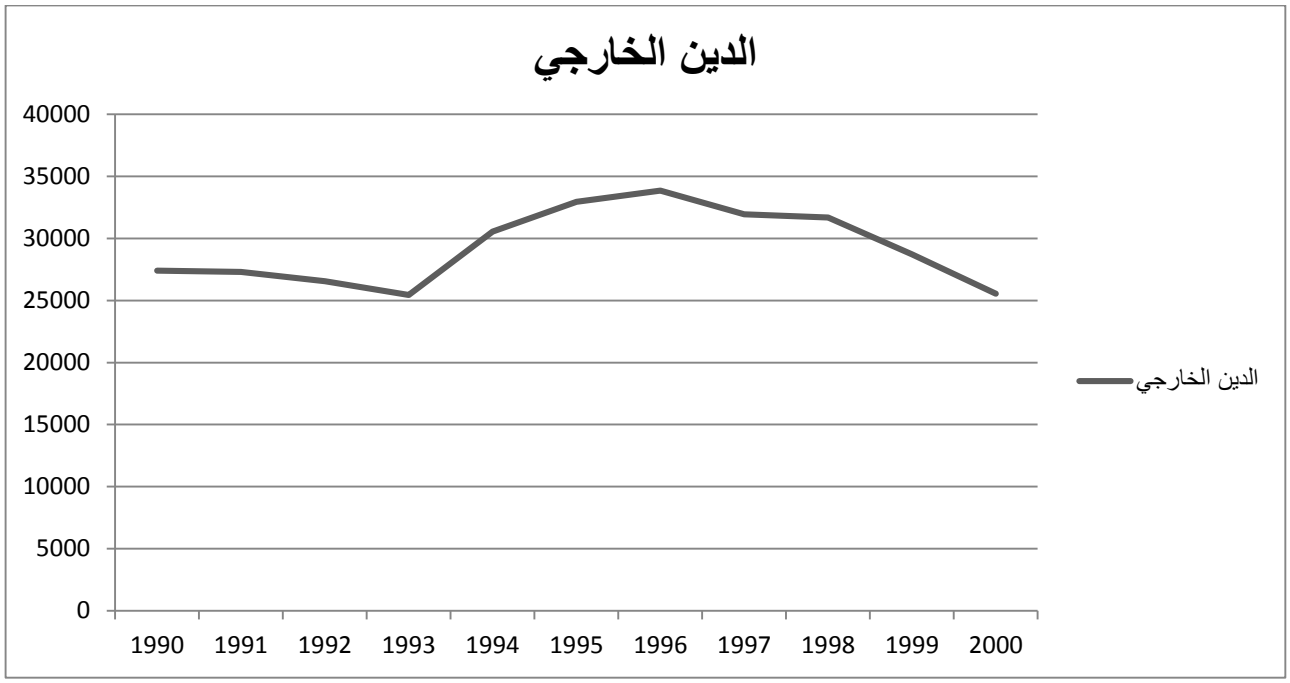

الشكل رقم 3-2 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة:

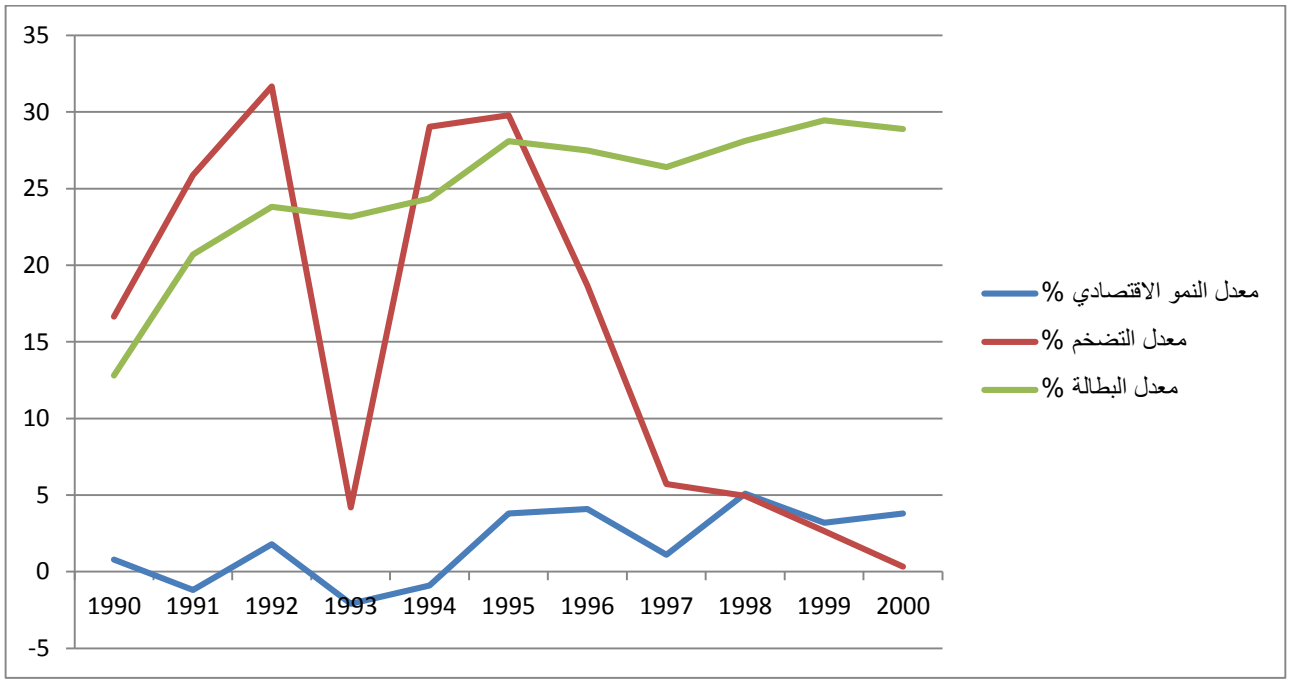

نلاحظ من الجدول رقم 3-1 أن الدين الخارجي الذي كان 27.39 مليون دولار أمريكي سنة 1990 قد ارتفع منذ سنة 1994 ليعاود الانخفاض منذ سنة 1997، أما معدل النمو ففي السنوات الخمس الأولى تميز بالتذبذب بين النمو الموجب والنمو السالب ولم يعد النمو الاقتصادي موجبا إلا بعد سنة 1994 بمتوسط معدل نمو 1.77% وفي نفس الفترة فقد تميزت السنوات الست المتتالية الأولى بارتفاع معدل التضخم وليبدأ معدله في الانخفاض أيضا منذ سنة 1997 وقد كان متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 15.41%، بينما حافظ معدل البطالة على ارتفاعه المتزايد طيلة الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2000 بمتوسط 24.84%.

إن النتيجة الإيجابية المسجلة منذ سنة 1997 والظاهرة في الجدول من خلال انخفاض الدين الخارجي وانخفاض معدل التضخم منذ سنة 1997 وايجابية النمو الاقتصادي منذ سنة 1995 سببها إعادة جدولة الديون التي انتقلت من فترة 3 سنوات إلى أكثر من 7 سنوات في سنة 1995 وأكثر من 9 سنوات في سنتي 1996 و1997 [1]بالتالي فإن إعادة الجدولة منحت متنفسا للمالية الجزائرية بالتوافق مع ارتفاع أسعار النفط سنتي 1995 و1996 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3-2 تطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة (1990-1999) الوحدة دولار للبرميل الواحد

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5

المصدر: ضويفي شفيقة وغريبي أحمد، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي للدول المصدرة للبترول- دراسة حالة الجزائر 1990-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 1 (2021).

لقد تميزت الفترة منذ 1990 بكونها فترة ارتفاع الدين الخارجي وخدمته ما أدى إلى إعادة جدولة حققت نتائج ايجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية لكنها توازنات هشة لارتباطها بعوامل خارجية تميزت في نفس الفترة بارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية صاحبه ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة لبقية العملات الدولية، لكن

[1] - سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، ص 251.

الثمن الاجتماعي كان باهظا وهو ما يتضح جليا في ارتفاع نسبة البطالة وذلك جراء سياسة التقشف التي صاحبت إعادة جدولة الديون بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية.

ويمكننا تلخيص هذه الفترة باعتبارها حققت نتائج ايجابية متميزة بهشاشة كبيرة قد أنجزت بتضحيات اجتماعية جسيمة.

تعتبر البطالة معضلة تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء وإذا كان النمو الديمغرافي أحد أسباب هذه المعضلة فإن الأوضاع الاقتصادية أيضا قد تكون سببا في تفاقم البطالة أو تراجعها.

وفي الفترة 1990-2000 وبسبب موافقة الجزائر على إصلاحات صندوق النقد الدولي التي أساسها تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية ارتفعت معدلات البطالة.

فنجد أنه خلال السداسي الأول عن سنة 1998 قد انجر عن عملية حل المؤسسات، تسريح 212970 عامل بالإضافة إلى 50700 غادروا مؤسساتهم طوعا و10840 عامل أحيلوا على البطالة التقنية كما يبينه الجدول رقم 3 التالي:

الجدول رقم 3-3 عدد العمال المسرحين حسب القطاع في السداسي الأول من سنة 1998:

البيان	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	2205	1294	370	3819
الصناعة	76514	51557	195	128266
البناء والأشغال العمومية	193435	24522	150	44017
الخدمات	30235	6310	232	36868
المجموع	128299	83623	1038	212970

المصدر: موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ص 172.

وقد تميزت هذه الفترة بتعديلات هيكلية ارتبطت بمحاولة تضييق مجال تدخل الدولة وكذا إعادة تأهيل بعض المؤسسات العمومية، وأيضا تعديل النظام القانوني للاقتصاد حتى يكون هناك تناسق مع مقتضيات اقتصاد السوق وأهم القرارات المتخذة في هذا الإطار ما يلي:

- تأطير النشاط البنكي واستقلالية بنك الجزائر وإدراج تنظيمات بنكية تتماشى مع قواعد اقتصاد السوق من خلال قانون النقد والقرض 90-10.

- تدعيم وتكريس ميكانيزمات التخلص من القطاع العام الاقتصادي، وخاصة مع صدور الأمر 22/95 المعدل في 1997 المتعلق بخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية لصالح رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، لصالح العمال أو لصالح الشعب بصيغة التساهمية الشعبية.

عمليا فإن خصخصة القطاع العام الاقتصادي أخذت الكثير من الوقت بسبب نقص رؤوس الأموال، وكذا بسبب دفاتر الشروط الصعبة المفروضة من طرف الدولة، التكلفة المرتفعة لإدخال التحسينات والتعديلات التكنولوجية، ارتفاع مردودية الاستثمار في التجارة أكثر من الصناعة وكذا مقاومة العمال.

- إنشاء بورصة للقيم بموجب المرسوم التشريعي 10/93 المتعلق بالبورصة، بهدف خلق سوق مالية وتنشيطها، وكذا بغرض تسهيل عمليات الخصخصة، وإطلاق طريقة جديدة لتوظيف الادخار وتمويل الاقتصاد. وقد أدركت الجزائر مدى الترابط الموجود بين التطور المالي وبين السياسة الاقتصادية الكلية.

- إنهاء احتكار الدولة لقطاع التأمينات بالأمر 07/95 مما سمح بإنشاء شركات جديدة تتبع للقطاع الخاص، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك، حيث ظهرت بنوك ومؤسسات مالية خاصة، وطنية وأجنبية.

- السعي إلى تنويع الصادرات، وإنشاء شركة عمومية لتأمين الصادرات، إلى جانب صندوق ترقية الصادرات، وصندوق دعم لترقية الصادرات الجديدة، كما أنشأ تأمين على قروض التصدير في 1996.

- ايجاد منتجات مالية جديدة، مثل الليزينغ المنظم بقانون المالية لسنة 1996، وبالأمر 09/96.

2) الفترة الثانية: 2001-2011

الجدول أدناه يحوي إحصائيات الدين الخارجي بوحدة المليون دولار والنسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة للفترة 2001-2011.

الجدول رقم 4-1 إحصائيات مؤشرات الدراسة من 2001 إلى 2011:

السنوات	الدين الخارجي دولار أمريكي	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2001	22790.8	3	4.22	27.3
2002	22996.61	5.6	1.41	25.51
2003	23689.19	7.2	4.26	23.72
2004	22347.74	4.3	3.96	17.7
2005	17347.5	5.9	1.38	15.3
2006	6026.78	1.7	2.31	12.3
2007	5915.39	3.4	3.67	12.4
2008	6045.08	2.4	4.86	11.3
2009	5792.19	1.6	5.73	10.2
2010	5803.14	3.6	3.91	10
2011	442.6	2.9	4.52	11

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات إحصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم 4-1 تطور الدين الخارجي:

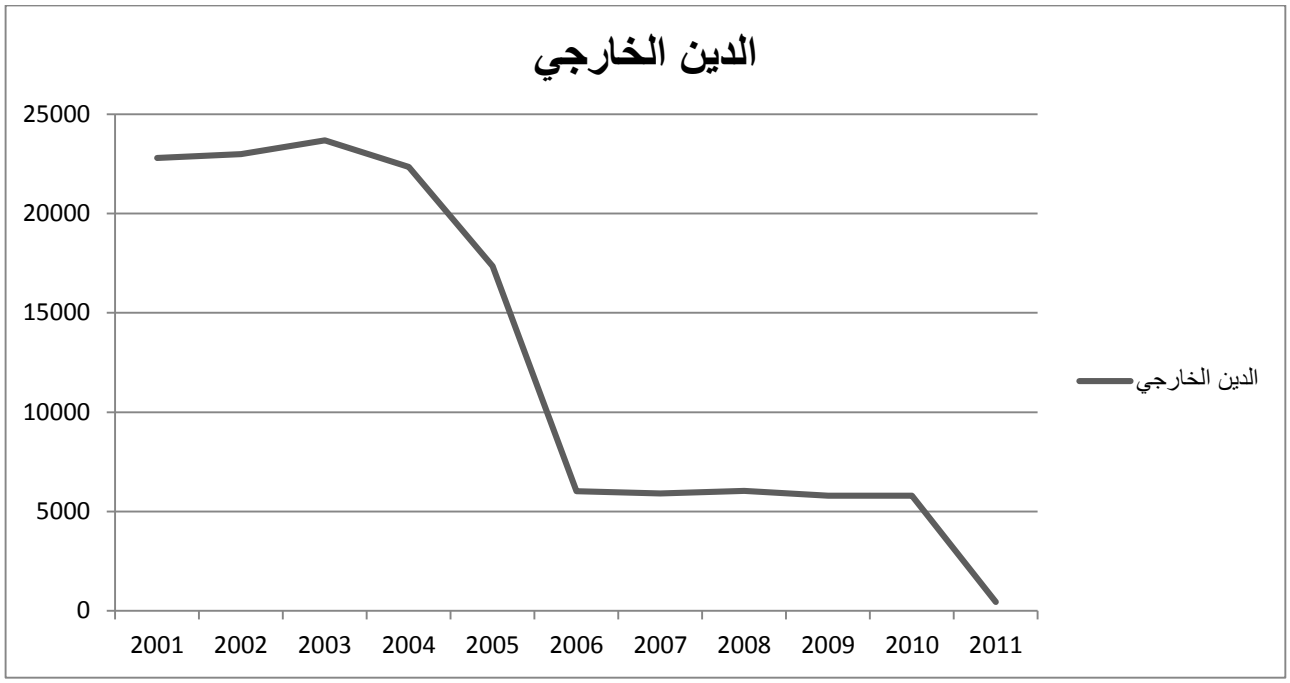

الشكل رقم 4-2 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة:

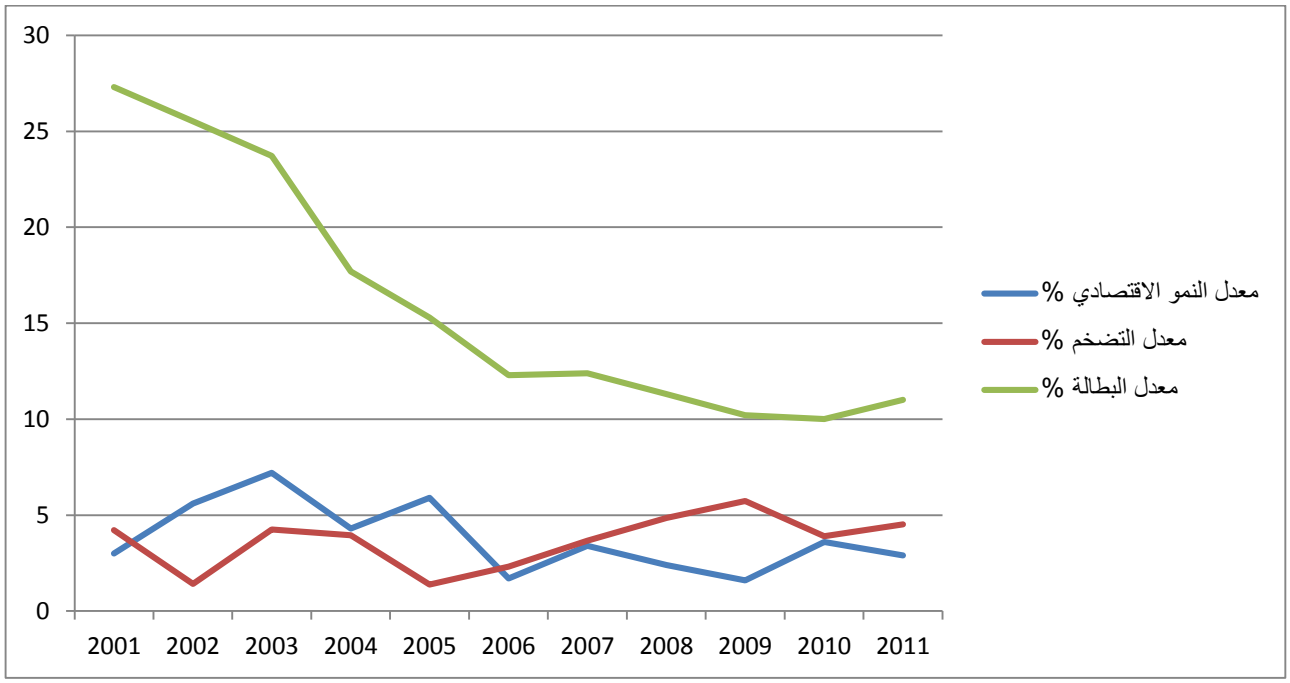

نلاحظ من الجدول رقم 4-1 أن الدين الخارجي قد انخفض بشكل كبير سنة 2005 وبعدها استقر في حدود 6 مليون سنة 2006 دولار، بينما كان النمو الاقتصادي موجبا طيلة هذه الفترة لكن بمعدلات متذبذبة وبمتوسط معدل نمو 3.78%، فيما شهد التضخم تذبذبات لكن بمعدلات أقل بكثير من الفترة السابقة وبمتوسط 3,65% وهو قريب من متوسط معدل النمو.

نلاحظ من الجدول أيضا التراجع التنازلي في معدلات البطالة وخاصة منذ سنة 2005 ليصل إلى 11% سنة 2011 وهو تقريبا نصف ما كان عليه سنة 2003 التي تحقق فيها أكبر معدل نمو، ليكون متوسط معدل البطالة لهذه الفترة في حدود 16%.

لقد سمحت الفترة الأولى التي تميزت بإعادة جدولة الديون وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، ما سمح انطلاقا من سنة 2001 بإطلاق ثلاثة برامج استثمارية واسعة في الجزائر وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، برنامج دعم النمو 2005- 2009 والبرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي 2010- 2014.

وقد كان لهذه البرامج الأثر الواسع على جل القطاعات الاقتصادية، ففي هذه الفترة عرفت الجزائر إنفاقا عموميا منقطع النظير منذ الاستقلال من حيث المبالغ التي تم تخصيصها في هذا الإطار ما مجموعه 222 مليار دولار أمريكي.[1]

مع ضرورة التنويه إلى أن الجزائر قد عرفت خلال هذه الفترة استقرارا أمنيا وسياسيا عكس الفترة التي سبقتها.

وما يمكن استنتاجه خلال هذه الفترة أنه على الرغم من تنفيذ السلطات الجزائرية لبرامج استثمارية ضخمة أدت إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفيا لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص أسعار النفط في الأسواق العالمية ما يشير إلى تواجد اختلالات كبيرة في الاقتصاد الجزائري وضعف بنيوي لا يمكن معالجته ظرفيا بل بإصلاح شامل يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بعيدا عن قطاع المحروقات.

[1] – شرقرق سمير، مرجع سبق ذكره ص 373.

لمعرفة معدل نمو قطاع السلع غير قابلة للاتجار سوف نتتبع نمو قطاع الأشغال العمومية والبناء كأحد أهم مكونات قطاع السلع غير القابلة للاتجار مع مقارنته بمعدل نمو السلع المتاجر بها وهي الصناعة والفلاحة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 4-2 معدلات نمو القطاعات خلال الفترة 2000-2010 الوحدة %:

معدل النمو عبر السنوات	قطاع البناء و الأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	معدل النمو خارج المحروقات
2000	9.8	5-	3.9-	1.2
2001	9.8	5.3-	1.9	5.4
2002	5.1	0.5-	1.2	5.3
2003	2.8	13.2	2	6
2004	8.2	1.3-	2.9	6.2
2005	5.5	19.7	1.5	4.7
2006	8	3.1	1.3-	5.6
2007	7.1	1.9	4.5-	6.3
2008	11.6	4.9	2.2-	6.1
2009	9.1	5.5	5.2	9.3
2010	6.6	6	0.9	6

المصدر: سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر 1990-2010 أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3 ص 121.

من المعطيات التي بين أيدينا في الجدول رقم 4-2 نلاحظ أن معدل النمو خارج المحروقات عرف ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 1.2% إلى 9.3% سنة 2009، وهى أكبر نسبة عرفها خلال الفترة 2000-2010، لكن ما يعاب على هذا المعدل هو اعتماده على النتائج الايجابية لقطاع الأشغال العمومية والبناء وهذه النتائج مرتبطة أساسا بحجم الإنفاق العمومي فهي سوف تنخفض مباشرة مع انخفاض النفقات العمومية الموجهة لها، في حين أن معدل قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة بقي عند حدود متدنية ولم ينعكس الطلب الكبير لقطاع البناء والأشغال

العمومية على معدلات النمو وذلك راجع إلى تغطية جزء كبير من هذا الطلب بالسلع الخارجية مما أدى إلى ارتفاع الواردات وبالتالي تناقص الفوائض المالية المترتبة عن الصدمة النفطية المالية وتآكلها بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالات الصدمات المالية.

فوفق ما نشر عبر الإعلام فإن التغير في هيكل صادرات بعض الدول النفطية في العالم العربي بين سنتي 2000 و2010 نجد الجزائر قد حافظت على نفس نسبة تغير إجمالي الصادرات النفطية المقدرة بـ97% مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي انخفضت نسبة صادراتها النفطية من 92% سنة 2000 إلى 87% سنة 2010، مما يدل على عدم تنوع صادرات الجزائر خارج النفط من سنة 2000 إلى 2010.[1]

بالإضافة إلى ثبات نسبة صادرات الجزائر النفطية من 2000 إلى 2010 لدينا معدلات البطالة المرتفعة رغم انخفاضها تنازليا من سنة 2001 إلى 2011، وبذلك تضح أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

[1] – موقع الجزيرة الاخباري، **التغير في هيكل صادرات بعض الدول النفطية في العالم العربي**، www.aljazeera.net .2017/09/09

3) الفترة الثالثة: 2012-2022

الجدول أدناه يحوي إحصائيات الدين الخارجي بوحدة المليون دولار والنسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة للفترة 2012-2022.

الجدول رقم 5-1 إحصائيات مؤشرات الدراسة من 2012 إلى 2022:

السنوات	الدين الخارجي دولار أمريكي	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2012	3741.52	3.4	8.89	9.8
2013	3458.36	2.8	3.25	9.5
2014	3796.37	3.8	2.9	9.7
2015	3003.42	3.7	4.78	11.76
2016	3817.71	3.3	6.4	10.5
2017	3954.15	1.3	5.6	11.7
2018	4006.11	1.1	4.3	11.6
2019	3836.08	1	1.9	11.4
2020	3449.38	5.1	2.4	12.6
2021	3070	4.1	3.9	13.4
2022	3036	4.7	9.7	11.6

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات إحصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم 5-1 تطور الدين الخارجي:

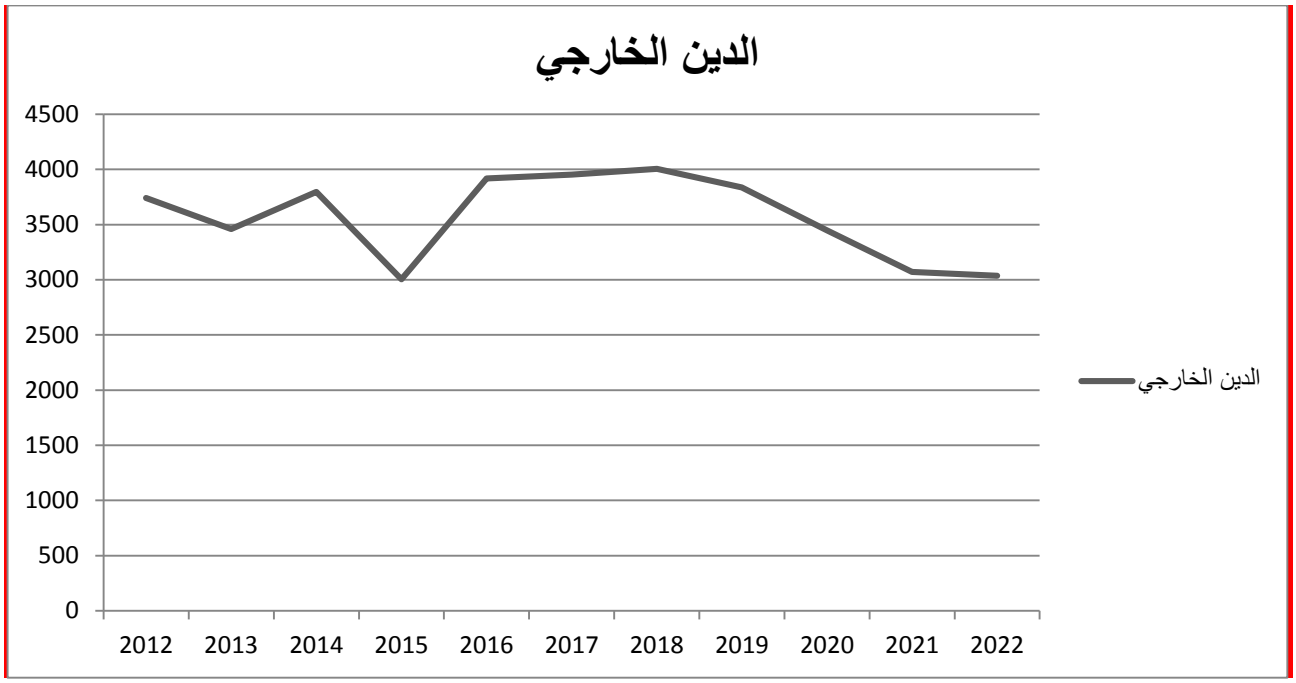

الشكل رقم 5-2 تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة:

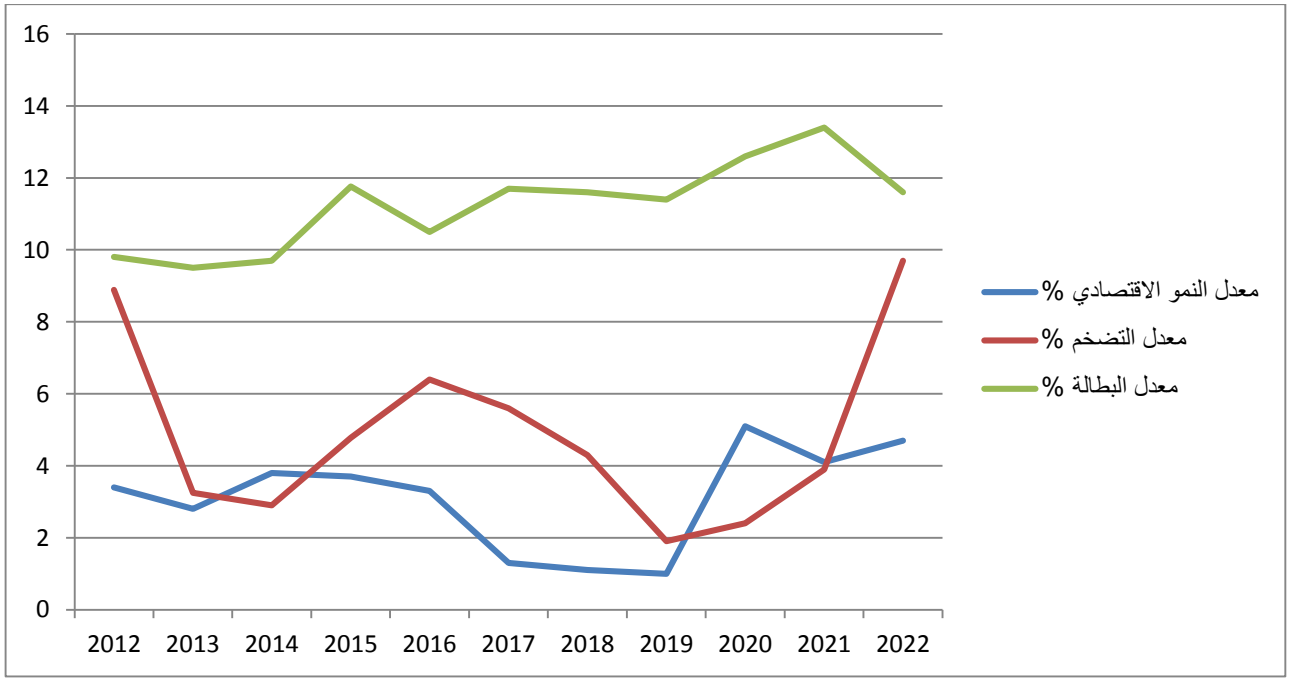

نلاحظ من الجدول رقم 5-1 أن الدين الخارجي طيلة هذه الفترة ظل مستقرا في حدود 3 مليون دولار أمريكي كأدنى قيمة و4 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة، في حين استمر تذبذب معدل النمو الاقتصادي حيث استقر في حدود 3% في الخمس سنوات الأولى ليشهد انخفاضا محسوسا لثلاث سنوات منذ سنة 2017 قبل أن يعود إلى الارتفاع مجددا في السنوات الثلاث الأخيرة في حدود 4% وبذلك يكون متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 3.11%، ويلاحظ أن التضخم قد بلغ أعلى معدلين له خلال هذه الفترة في السنتين الأولى والأخيرة مقارنة بباقي السنوات التي كانت بمعدلات تضخم أقل لم تتجاوز نصف معدل أعلى معدل لكل الفترة 9.7% سنة 2022 إلا سنتي 2016 و2017 ويكون بذلك متوسط معدل التضخم لهذه الفترة 4.91%، بينما استقرت معدلات البطالة في حدود 9.5% كأدنى قيمة في بداية هذه الفترة و13.4% كأعلى قيمة في السنة قبل الأخيرة لهذه الفترة وبمتوسط للفترة ككل 11.23%.

لقد بلغ الدين الخارجي أدنى قيم له منذ سنة 2012 وهي السنة التي استكملت فيها عملية الدفع المسبق للديون لتتوقف بعدها السلطات الجزائرية عن الاستدانة الخارجية بقرار سياسي، وهي أيضا السنة التي صرح فيها وزير المالية الجزائري كريم جودي على هامش الاجتماع الربيعي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في أفريل 2012 أن صندوق النقد الدولي طلب رسميا من الجزائر المساهمة في تعزيز قدرة التمويل للهيئة المالية الدولية وأشار جودي إلى أن الطلب قدمه صندوق النقد الدولي للجزائر كبلد يتوفر على فائض مالي لرفع قدرات الصندوق قصد السماح له بمنح قروض للبلدان التي هي بحاجة إليها.[1]

وبعد عام حسمت الجزائر موقفها وأعلنت عن المشاركة في دعم خزينة صندوق النقد الدولي ب 5 مليارات دولار أمريكي من خلال الاكتتاب بشراء سندات محررة في شكل حقوق السحب الخاصة، وقد انتقد بعض الخبراء الاقتصاديين الخطوة ورافعوا لأولوية توجيه احتياطي الخزينة العمومية لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين باعتبار حينها أن صندوق النقد الدولي قد صنف الجزائر ضمن الـ20 دولة الأقل دينا في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

[1] – موقع العربية الاخباري، **صندوق النقد الدولي يطلب الاستدانة من الجزائر**، www.alarabiya.net 2012/04/24.

وثاني دولة تمتلك احتياطات بعد السعودية. وقد عبر حينها وزير الإعلام والدبلوماسي السابق عبد العزيز رحابي أنه على الرغم من أن صندوق النقد الدولي قد مارس ضغوطا سياسية على الجزائر عندما كانت مديونة له إلا أن موافقة الجزائر على المساهمة في تمويل الصندوق كان الهدف منه التواجد بحصة فقط وأن 5 ملايير دولار تعتبر مشاركة رمزية منتقدا في السياق بنك الجزائر الذي لم يسبق وأن قدم أي وثائق أو أرقام للرأي العام عن تداول أموال الشعب.[1]

وقد عانى الاقتصاد الجزائري مرة أخرى من شح الموارد المالية في صورة معاكسة لما شهدته الفترة 2001- 2013 من فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عقب الأزمة النفطية 2014 بسبب الانخفاض طويل المدى لأسعار النفط لدرجة نضوب مخصصات صندوق ضبط الموارد وتآكل احتياطات الصرف، وأمام القرار السياسي بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في الجزائر ابتداء من أكتوبر 2017 واستمر العمل به إلى غاية سنة 2019.

غير أن إعلان إلغاء العمل بالتمويل غير التقليدي اقتصر على عدم القيام بإصدار نقدي جديد بيد أن الفائض المتبقي من الغلاف المخصص تم الاستمرار في استخدامه إلى غاية سنة 2021، لذلك يمكن اعتبار أن التمويل غير التقليدي قد منح الحكومة وفرا ماليا معتبرا لإدارة أزمتين متتاليتين أزمة تداعيات الصدمة النفطية سنة 2014 ثم أزمة جائحة كورونا بداية سنة 2020.

لكن التحسن المسجل بداية من سنة 2021 كان مرده ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ما انعكس إيجابا على مختلف المؤشرات النقدية والمالية وليس من نتائج برامج التمويل النقدي التي حصلتها الخزينة العمومية من بنك الجزائر " حيث رأى صندوق النقد الدولي أن المتغيرات الأكثر تأثيرا أو تسببا في ارتفاع معدلات التضخم إلى غاية 2022 في الجزائر هي عوامل داخلية ممثلة في الجفاف وانخفاض الإنتاج الفلاحي وتقييد الاستيراد إضافة إلى الاضطرابات في أسواق التجزئة وزيادة الأجور وللسياسة المالية التوسعية للحكومة، في حين أرجعها بنك

[1] – موقع الشروق الجزائرية الاخباري، **الجزائر تقرض صندوق النقد الدولي 5 مليار دولار**، www.echoroukonline.com 2012/10/11.

الجزائر إلى عوامل خارجية بنسبة 59% ممثلة في التضخم العالمي عبر قناة الاستيراد أما العوامل الداخلية ممثلة في مؤشر الكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي فلم يؤثرا في معدل التضخم إلا ب 17% و 22% على التوالي ما يعني أن بنك الجزائر ينفي تأثير التمويل النقدي على معدلات التضخم المسجلة إلى غاية 2022".[1]

الشكل رقم 5-3 تطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر:

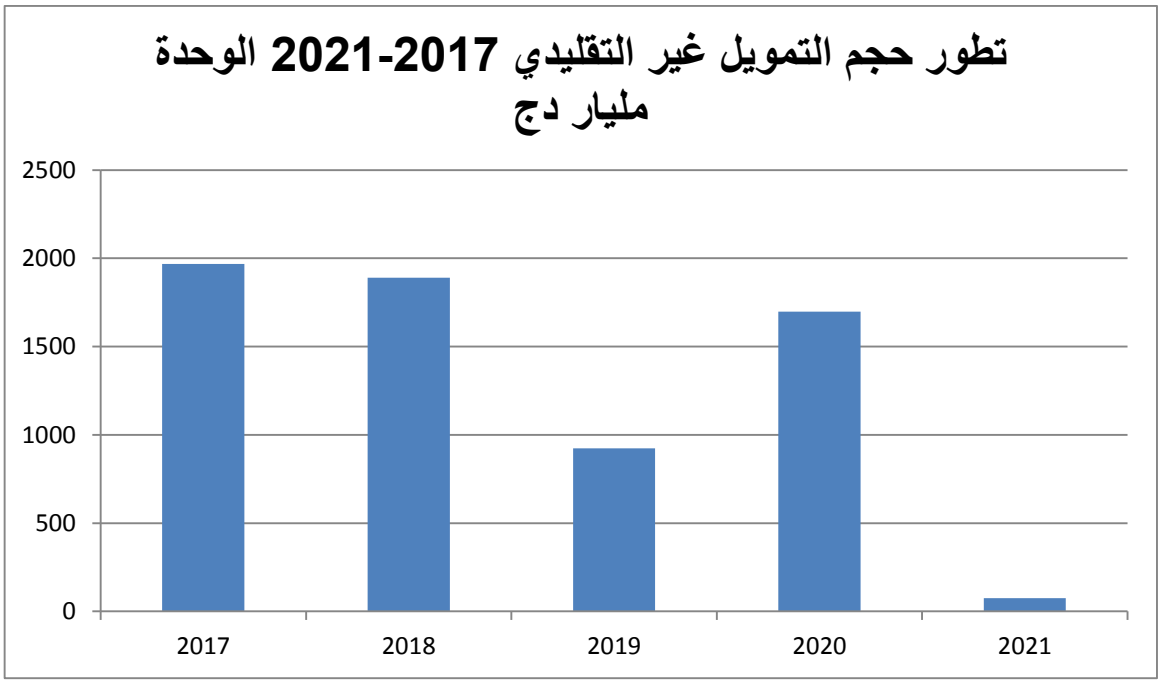

المصدر: حمزة شودار، برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر تحليل الدوافع وتقييم النتائج مخبر الشراكة والاستثمار جامعة سطيف ص 28

وقد كان للانتشار العالمي لجائحة كورونا في نهاية سنة 2019 آثارا سلبية على حياة البشرية والنشاطات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بسبب الإجراءات الاحترازية المطبقة على الأفراد والسلع مثل توقيف النقل الجوي، تعليق التجارة الدولية، حظر التجول، تسريح العمال وغيرها، والجزائر لم تكن في منأى عن هذه الآثار والتي يلخصها مشهد المعاناة المزدوجة للجزائر من أزمتين: أزمة صحية متمثلة في انتشار فيروس كورونا وأزمة اقتصادية سببها الرئيسي تراجع أسعار النفط في السواق العالمية بسبب جائحة كورونا.

[1] – حمزة شودار، **برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر تحليل الدوافع وتقييم النتائج**، مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة سطيف، ص 32.

و في ما يلي لمحة موجزة عن ما اتخذته الجزائر من إجراءات استثنائية إنفاقيه جراء جائحة كورونا:[1]

- مخصصات بقيمة 70 مليار دج للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لأزمة كورونا.

- دعم الإنفاق على قطاع الصحة يشمل ذلك 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية و16.5 مليار دولار مدفوعات إضافية للعاملين في المجال الصحي و8.9 مليار دولار لتطوير القطاع الصحي.

- تخصيص 20 مليار دولار لإعانة العاطلين عن العمل بسبب الجائحة و11.5 مليار دولار تحويلات للأسر الفقيرة.

- خفض الإنفاق الرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المنخفضة لأسعار النفط بنسبة 5.7% مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020.

- تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل ودفعها للأفراد والمؤسسات باستثناء الشركات الكبيرة.

- تحقيق المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذة من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة.

وبذلك يمكننا استخلاص أن التمويل الغير تقليدي والانتشار السريع لجائحة كورونا عالميا وأثرها على الاقتصاد الوطني تسببا في الارتفاع المتسارع لمعدل التضخم في الجزائر خلال السنوات الأربع الأخيرة من المرحلة الثالثة لفترة الدراسة، لكن على الرغم من أن التضخم لايزال مصدرا للقلق فإن النظرة المستقبلية للجزائر إيجابية في الأجل القريب. انظر الملحق رقم 4

[1] - موسى كاسحي ودربال رقية، **أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1 (2021)، ص 906.

❖ المبحث الثاني: التحليل الإجمالي لفترة الدراسة وسياسة الدعم الاجتماعي

• المطلب الأول: تحليل إجمالي للفترة 1990-2022

الجدول أدناه يحوي إحصائيات الدين الخارجي بوحدة المليون دولار والنسب المئوية لمعدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة للفترة 1990-2022 مجزئة إلى ثلاث مراحل، وذلك بغرض إجراء مقارنة إجمالية لمؤشرات الدراسة لكل مرحلة من المراحل الثلاث من 1990 إلى 2022 ومحاولة الخروج باستخلاص إجمالي عن فترة الدراسة ككل.

الجدول رقم 6-1 إحصائيات مؤشرات الدراسة من 1990 إلى 2022 عبر ثلاث مراحل:

متوسط المؤشر لكل فترة	2000 -1990	2011 -2001	2022 -2012
متوسط الدين الخارجي دولار أمريكي	29262.83	12654.27	3560.82
متوسط معدل النمو الاقتصادي %	1.77	3.78	3.11
متوسط معدل التضخم %	15.41	3.65	4.91
متوسط معدل البطالة %	24.84	16.06	11.23

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم 3-1، رقم 4-1 ورقم 5-1.

الشكل رقم 6-1 تطور متوسط الدين الخارجي:

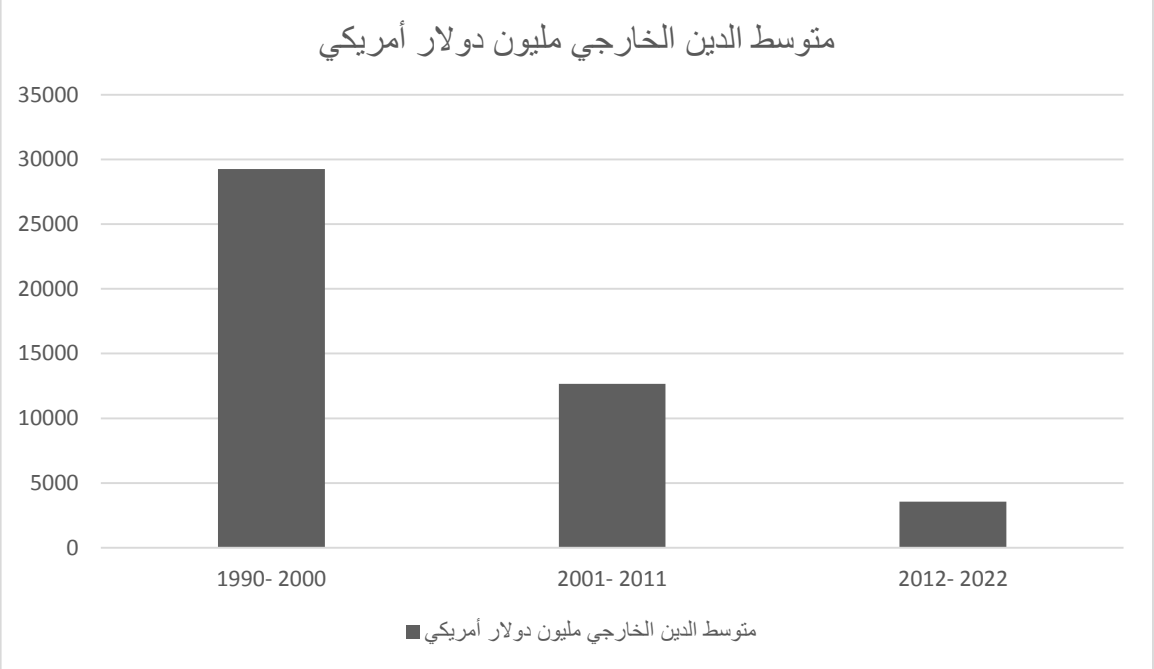

الشكل رقم 6-2 تطور متوسطات مؤشرات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة:

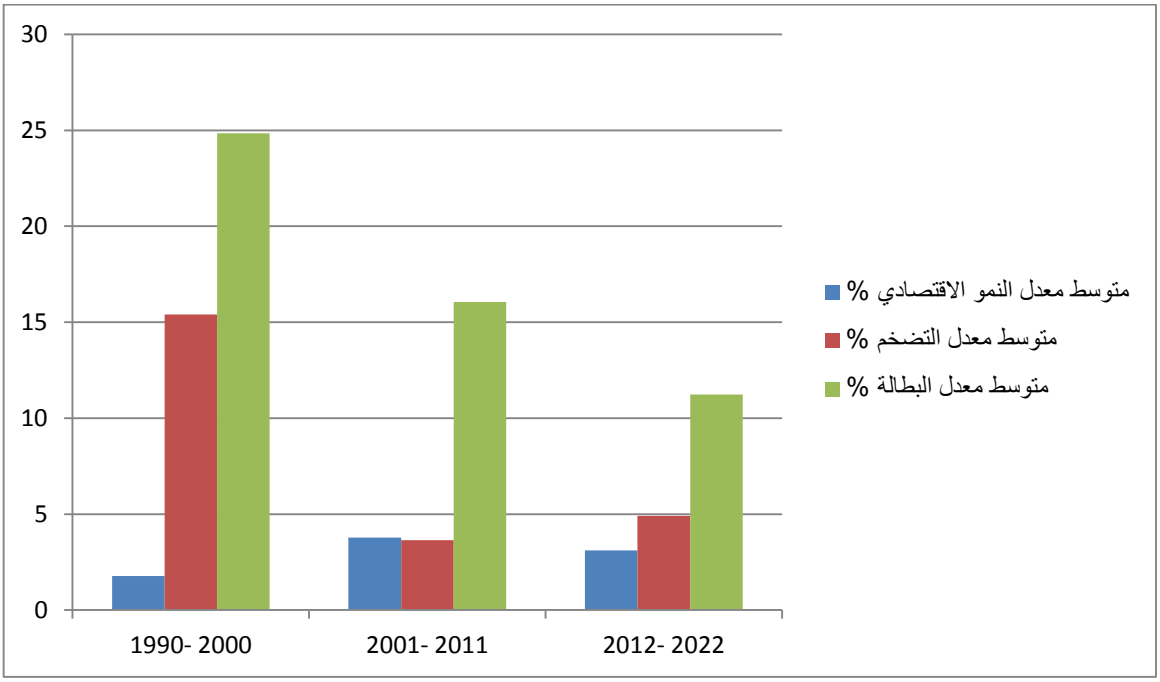

نلاحظ من الجدول رقم 6-1 أن قيم الدين الخارجي عرفت انخفاضا تنازليا من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة لفترة الدراسة، بالمقابل فإن النمو الاقتصادي الذي كان معدله متدنيا في المرحلة الأولى قد عرف تحسنا في المرحلة الثانية دون أن يستمر، في حين انخفض معدل التضخم بشكل كبير في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الأولى ليعود للارتفاع في المرحلة الثالثة لكن بمستويات أقل بكثير مما بلغه في المرحلة الأولى، ونلاحظ التراجع التنازلي لمعدلات البطالة عبر المراحل الثلاث.

ويمكننا أن نستخلص أن العلاقة الطردية المستمرة في المراحل الثلاث كانت فقط بين الدين الخارجي ومعدلات البطالة، حيث انخفاض قيم الدين الخارجي قابله بالتوازي انخفاض معدلات البطالة في كل مرحلة، أما معدلات النمو الاقتصادي فعلاقتها كانت عكسية مع قيم الدين الخارجي في المرحلة الثانية وطردية في المرحلة الثالثة وعلى النقيض فعلاقة معدلات التضخم بقيم الدين الخارجي كانت طردية في المرحلة الثانية وعكسية في المرحلة الثالثة.

وعليه فإن تذبذب علاقة معدلات النمو الاقتصادي والتضخم بقيم الدين الخارجي عبر مراحل فترة الدراسة يشير إلى هشاشة مزمنة في الاقتصاد الجزائري وإذا ما أضفنا إلى ذلك ارتباط مراحل تحسن المؤشرات بمداخيل النفط خاصة فهذا يعكس الاختلالات البنيوية المزمنة للاقتصاد الجزائري وهذا في حد ذاته مؤشر عن المرض الهولندي.

في سنة 2021 صدر بيان عن صندوق النقد الدولي في اختتام بعثاته لمشاورات المادة الرابعة مع الجزائر جاء فيه انظر الملحق رقم 1:[1]

- اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات للتخفيف من حدة تأثير كوفيد 19 بالتلقيح.
- هناك حاجة ملحة لإعادة ضبط السياسات الاقتصادية بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية مع ضمان الحماية والدعم للفئات الأشد ضعفا.
- يتطلب انتقال الجزائر إلى نموذج جديد للنمو القيام بإصلاحات هيكلية واسعة النطاق، بما في ذلك إجراءات تحسين الحكومة الاقتصادية ودعم نمو قطاع خاص ديناميكي وخلق فرص العمل.

[1]- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، **خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 إلى الجزائر**، www.imf.org 2021/10/04.

- **المطلب الثاني: سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر**

لطالما عرفت الدولة الجزائرية نفسها بكونها دولة اجتماعية تماهيا مع الايديولوجية المؤسسة لها في سياق تاريخي فارق وهي حرب التحرير الوطني وظروف الاستقلال ومبادئ أول نوفمبر 1954، وعلى رغم تعاقب عدة حكومات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ظل الخطاب السياسي عن الدعم نفسه، بأنه مكسب لا يمكن التخلي عنه، وآخره تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بأن الدولة لن تتخلى عن سياسة الدعم الاجتماعي لمواطنيها إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

وقد مثلت سياسات الدعم الاجتماعي الممولة ريعيا احدى أهم أدوات السلطة في تأسيس شرعيتها التنموية لعقود رغم الانفتاح الاقتصادي الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي، والذي يبدو فإن هذا الانفتاح شكلي في ظل كون الدولة هي اللاعب الوحيد في تسيير الشأن الاقتصادي وتدبير التنمية " حيث وعلى سبيل المثال فإن الغلاف المالي الذي تم إفراده لسياسة الدعم الاجتماعي ضمن قانون المالية لسنة 2021 على شكل تحويلات اجتماعية بلغت 1900 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 9.4% من الناتج المحلي الاجمالي و23.78% من ميزانية الدولة".[1]

وبما أنه وبقرار سياسي من الدولة بمواصلة سياسة الدعم الاجتماعي، فإن جديد هذه السياسة مرتبط بمسار إصلاح نموذج الدعم من أجل استهداف أكثر عدالة اتجاه المعنيين بالدعم، لكن مسار الإصلاح هذا يبقى مرتبطا هو الآخر بنجاح مساعي الدولة في الرقمنة ليس فقط الرقمنة في المجال الاقتصادي ولكن رقمنة جميع المجالات.

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، **سياسة الدعم الاجتماعي: إعداد السجل الوطني الموحد على وشك الانتهاء**، www.aps.dz .2021/09/22

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن تجربة الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد بدأت فعلا بسبب أزمة نفطية في نهاية الثمانينات، هذه الأخيرة تسببت في تفاقم أزمة المديونية الخارجية واستدعت إعادة جدولة الديون، ونتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من نهاية التسعينات، استطاعت الجزائر تحقيق فوائض مالية تمكنت من خلالها من الدفع المسبق للديون الخارجية، لكن وبسبب الفاتورة الاجتماعية الباهظة والضغوط السياسية من جراء اللجوء إلى صندوق النقد الدولي تبلور القرار السياسي بعدم اللجوء مجددا إلى الاستدانة الخارجية إلا أن علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي ظلت مستمرة من حلال رفع الجزائر لحصتها في الصندوق ب 5 ملايير دولار ومن خلال التقارير والإحصاءات التي يقدمها الصندوق عن الاقتصاد الجزائري و التي في الغالب تتضارب مع ما يقدمه بنك الجزائر من معطيات عن الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

خاتمة:

لا يعتبر لجوء الدول إلى الاستدانة أمرا غريبا أو منتقدا لذاته، بل هو سلوك شائع في تاريخ الدول باختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، والجزائر كغيرها من دول العالم لجأت إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية لتجد نفسها مجبرة على تغيير نظامها الاقتصادي الذي انتهجته منذ استقلالها وتدخل في إصلاحات هيكلية لاقتصادها الريعي تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

ومن خلال الدراسة قمنا بمحاولة تقييم هذه التجربة على امتداد 32 سنة لمعرفة بعض نتائج اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعليه أمكننا تحصيل ما يلي:

❖ اختبار الفرضيات:

بعد محاولة الإحاطة ببعض جوانب هذه الدراسة يمكننا إجراء اختبار الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** التي كانت تصب في مساهمة وصفات صندوق النقد الدولي في تحقيق استقرار اقتصادي في الجزائر غير صحيحة على اعتبار أن التوازنات المالية الكلية المحققة تميزت بهشاشتها من جهة وبارتباطها بعوامل خارجية تتعلق بارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.
- **الفرضية الثانية:** ركزت هذه الفرضية على مدى جدية الدولة في تطبيق برنامج الصندوق من أجل تحقيق استقرار اقتصادي، صحيحة في ظل عدم التزام حكومة من الحكومات المتعاقبة بالتعهدات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي.
- **الفرضية الثالثة:** اهتمت بأبرز نتائج اللجوء إلى صندوق النقد الدولي متمثلة في التخلي عن النظام الاشتراكي في الجزائر ومن خلال الدراسة تبين لنا خطأ هذه الفرضية حيث أن النظام الاشتراكي ظل متجسدا في الجزائر من خلال سياسة الدعم الاجتماعي المنتهجة من طرف جميع الحكومات المتعاقبة بما فيها الحكومة الحالية على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر للانتقال إلى نظام اقتصاد السوق.

❖ نتائج الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

– على مدار 32 سنة من لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وبتعاقب الحكومات الجزائرية غابت الرؤية الشاملة والتصور الوطني للنهوض بالاقتصاد الوطني.

– كان للأزمة السياسية والأمنية التي تعرضت لها الجزائر فيما عرف بالعشرية السوداء أثرها السلبي على الاقتصاد الوطني خاصة في حماية المقدرات والثروات وتعطل مسار التنمية الاقتصادية، ما يجعلنا نؤكد أنه لا حديث عن الاقتصاد في غياب الاستقرار السياسي.

– الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية لا يمكن معالجتها ظرفيا، حيث وعلى الرغم من التضحيات الاجتماعية الكبيرة التي صاحبت وتلت اللجوء إلى صندوق النقد الدولي فإن النتائج الايجابية المحققة على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية تميزت بالهشاشة.

– الاقتصاد الجزائري كان ولازال اقتصادا ريعيا مرتبطا بقطاع المحروقات وتظهر عليه أعراض المرض الهولندي، وبذلك فإن مساهمة خصخصة المؤسسات العمومية في خلق وترقية القطاع الخاص تبقى ضئيلة ولم تعوض آثارها السلبية في التفكيك الصناعي وتأزيم مشكلة البطالة.

– مشكلة الاقتصاد الجزائري تكمن في غياب التصور والرؤية الوطنية في ظل اقتصاد السوق، حيث يجب توجيه الجهد في إطار شمولي لا في طابع قطاعي لأن تحقيق التنمية الشاملة يقوم على إقلاع اقتصادي متنوع ويمس كل القطاعات المكونة له.

– إن الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق دون مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي ليس في صالح الاقتصاد الجزائري.

– سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي خاصة الموجه للاستثمار لمشاريع التنمية التي انتهجتها الجزائر تجسيدا للنظرة الكينزية لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الجزائري بسبب طبيعة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري وهشاشته خاصة في الجهاز الإنتاجي.

– السياسات الانفاقية التوسعية في الجزائر تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وينتج عنه ضغوط تضخمية وارتفاع عام في الأسعار.

– إن برامج الاصلاح الاقتصادي المدعمة من صندوق النقد الدولي تقوم على الخصخصة، إلغاء الدعم السلعي وتحرير التجارة الخارجية تنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري خاصة بارتفاع الأسعار والبطالة.

– الخيارات الاستراتيجية الاقتصادية المتعلقة بالاستدانة في الجزائر يهيمن عليها القرار السياسي سواء في ما تعلق باللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية أو اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بالإصدار النقدي.

– يتميز الاقتصاد الجزائري أيضا بعدم مطابقة أرقام بعض المؤشرات الاقتصادية ليس فقط مع الأرقام التي يعلنها صندوق النقد الدولي وتضاربها وإنما عدم مطابقتها مع الواقع الجزائري المعاش كتضارب أرقام معدلات التضخم للسنوات الأخيرة بين ما قدمه صندوق النقد الدولي وما أعلنه بنك الجزائر.

– لقد كان لأزمة كورونا أثرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري في تعطيل مسار التنمية لكن الأثر الأبرز على مستوى المؤشرات الاقتصادية مس معدلات التضخم.

وعلى ضوء النتائج سابقة الذكر نقدم الاقتراحات التالية:

- ✓ الضرورة الملحة لوضع استراتيجيات تنموية واضحة الأهداف وفق رؤية وطنية وخارج قطاع المحروقات.
- ✓ التسريع في رقمنة كل القطاعات وليس فقط رقمنة القطاع الاقتصادي لضبط الاحصاءات وأرقام المؤشرات.
- ✓ ضرورة مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي بعد رقمنة جميع القطاعات.

المراجع

قائمة المراجع:

❖ أولا مراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- أرنست فولف، **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية** ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016.

- جون بيركنز، **الاغتيال الاقتصادي للأمم اعترافات قرصان اقتصادي** ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني وعاطف معتمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، 2012.

- سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الجديد، الجزائر.

2- أطِروحات ورسائل:

- عساس ايمان، **إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2012.

- شاعة عبد القادر، **إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016.

- جداييني ميمي، **إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لاستهداف التضخم في الجزائر 1990-2013**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016.

- سعودي محمد، **أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية، دراسة حالة الجزائر 1990-2010** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.

- عنتر حساني، **المديونية الخارجية والتنمية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007.

- لعاطف عبد القادر، **سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 1994- 2005**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2006.

3- بحوث ومقالات:

- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية** -جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن، 1جانفي 2005.

- شرقرق سمير، **استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة نقدية خلال الفترة 1970-2014)** مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - العدد الثامن والثلاثون - (1) حزيران 2016.

- قاسمي شاكر، عامر هشام وبحري بوبكر، **الاقتصاد الجزائري مقاربة نظرية حول معيقات الإصلاحات الاقتصادية** المجلة العربية للإدارة، ع3، سبتمبر (أيلول 2019).

- بن ذهيبة محمد، **الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر :دراسة قياسية (1990-2021)** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد/ 19 العدد 32 السنة 2023.

- السعدي رجال، **المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة**، مخبر بحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع.

- موسى جديدي، **دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر مجلة الدراسات المالية والمحاسبية** جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي. بسكرة العدد السابع، السنة السابعة 2016.

- ضويفي شفيقة وغريبي أحمد، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي للدول المصدرة للبترول- دراسة حالة الجزائر 1990-2017**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 1 (2021).

- حمزة شودار، **برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر تحليل الدوافع وتقييم النتائج**، مخبر الشراكة والاستثمار، جامعة سطيف، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1 جوان 2023

- موسى كاسحي ودربال رقية، **أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 1 (2021).

4- المطبوعات الجامعية:

- بضياف عبد المالك، **التمويل الدولي**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، مطبوعة 2019.

- عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري**، جامعة منتوري، قسنطينة، مطبوعة 2004.

- عبد الله نور الدين، **الاقتصاد الجزائري**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، مطبوعة 2023.

5- مراجع الانترنت:

- www.alarabiya.net
- www.echoroukonline.com
- www.imf.org
- www.aps.dz

❖ ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

- Mohamed Guasmia: **remboursement anticipé de la dette publique extérieure des pays du sud et son impact sur le développement, le cas Algérien**, université de Québec à Montréal, Mai, 2007.

- Amina Mernache : **le statut et le rôle de l´état Algérien dans l´économie, rupture ou continuité ?** thèse de doctorat en droit publique, université Paris-est Créteil-val de Marne 2017.

ملاحق

ملحق 1: تقديرات وتوقعات آخر بعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي إلى الجزائر أكتوبر 2021

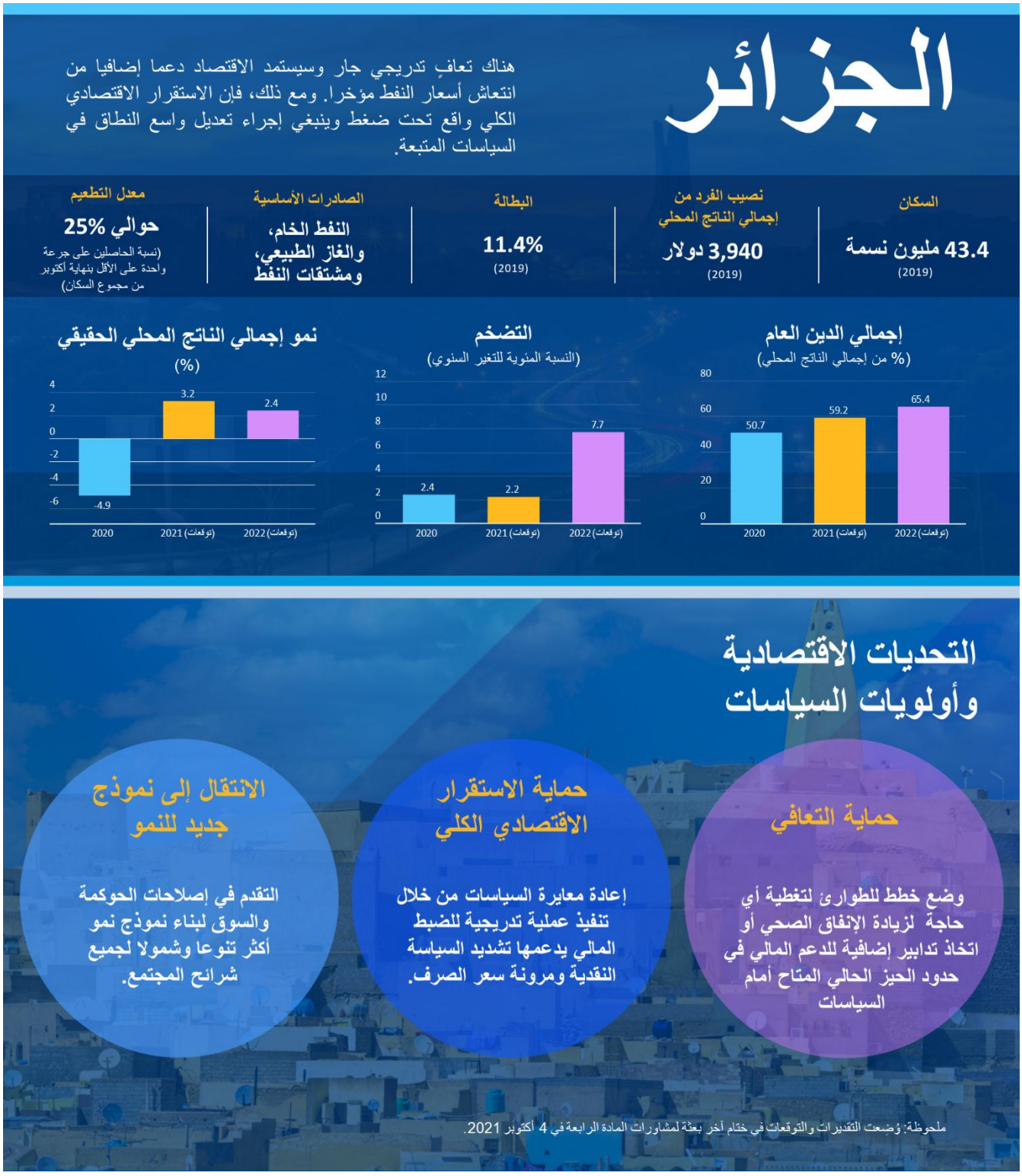

ملحق 2: زيادات الحصص في صندوق النقد الدولي لكل 10 سنوات

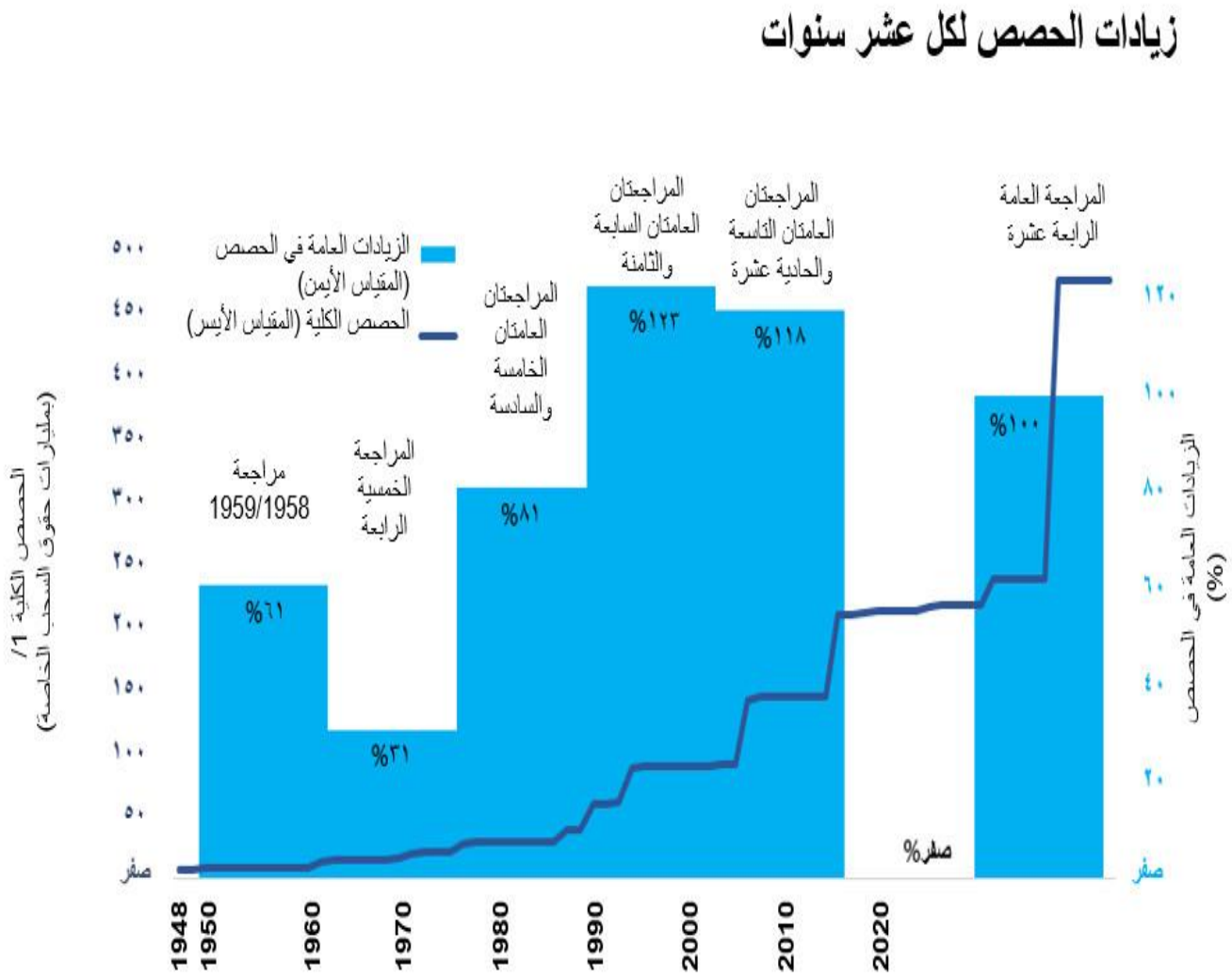

المصدر: إحصاءات إدارة المالية بصندوق النقد الدولي.
1/ الحصص الكلية تشمل أيضا الأعضاء الجدد والزيادات المخصصة.

ملحق 3: أرقام الاقتصاد الجزائري سنة 2022

ملحق 4: صندوق النقد الدولي يشيد بأداء الاقتصاد الجزائري في 2024

حسب بيان صندوق النقد الدولي في سنة 2024 عقب اختتام مناقشاته مع الجزائر بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه : نمو الاقتصاد الجزائري ومستقبل إيجابي في الأجل القريب رغم التضخم.

ملحق 5: الجزائر رابع أكبر 10 اقتصاد في أفريقيا خلال 2024